التدويل مدخل لتحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "دراسة ميدانية"

إعداد

د. مصطفى محمد عبدالله قاسم

أستاذ السياسات التربوية المساعد

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يوليو ٢٠٢٤م

التدويل مدخل لتحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "دراسة ميدانية"

إعداد/ د. مصطفى محمد عبدالله قاسم

مخلص:

التدويل على رأس جدول أعمال نظم التعليم العالي في كل مكان، إذ يشكل استجابة لعولمة سوق الخدمات وسوق العمل، ويعد مدخلًا لتحقيق الجودة والتنافسية من خلال التعاون والشراكة مع الجامعات الأجنبية، ومن خلال التنافس على بلوغ معايير عالمية واحدة للجودة والتنافسية.

لذلك تهدف الدراسة الحالية إلى اتخاذ التدويل كمدخل لتحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من خلال التعرف على مدى مساهمة ممارسات التدويل الحالية في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مستعينة بالمنهج الوصفي واستبانة أعدت لذلك الغرض.

وجدت الدراسة الميدانية أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن تدويل التعليم الجامعي يساهم بدرجة مرتفعة في تحسين جودة التعليم الجامعي على مستوى المدخلات (٣.٦٠) والعمليات (٣.٦١) والمخرجات (٣.٦٤). لكن التدويل في الجامعات الحكومية يكاد يقتصر على التدويل في الداخل؛ ولا يتجاوزه إلى التدويل من خلال أعمال التعاون والشراكة والتبادل مع الجامعات الأجنبية، وتعوقه عوامل مثل انخفاض معايير قبول الطلاب الوافدين، وتضخم أعداد الطلاب في البرامج. وفي النهاية قدمت الدراسة توصيات لتعزيز مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي، ومقترحات للمزيد من البحوث للموضوع.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم الجامعي، جودة التعليم الجامعي الحكومي، مصر.

Internationalization as an Approach to Improving the Quality of Public University Education in Egypt from the Perspective of Faculty Members

Abstract:

Internationalization is at the top of the agenda of higher education systems everywhere, as it is an appropriate response to the globalization of service market and labor market, and as a means for achieving quality and competitiveness through cooperation and partnership with foreign universities, and through competition to achieve the same global standards of quality and competitiveness. Therefore, the current study aimed to take internationalization of university education in Egypt as an approach to improving the quality of education by way of identifying the extent to which current internationalization practices contribute to the quality of public university education from the perspective of a sample of faculty members, making use of the descriptive research method and a questionnaire prepared for this purpose. The field study revealed that faculty members believe that internationalization highly contributes to improving the quality of public university education at the levels of inputs (3.60), processes (3.61), and outputs (3.64). But internationalization in public universities is almost limited to internationalization at home, and does not extend beyond it to cooperation, partnership, and exchange with foreign universities, and is hampered by such factors as low admission standards of international students and the swelling numbers of local students. Finally, the study presented recommendations for advancing the contribution of internationalization to improving the quality of public university education, and suggestions for further research.

Keywords: Internationalization of University Education, Quality of Public University Education, Egypt.

مجلة البحث التربوي: https://ncerd.journals.ekb.eg رقم الإيداع: ١٢١٢٧/ ٢٠٠٢

ISSN: ١٦٨٧-٠٨٨٣ E-ISSN :٢٨٠٥-٢٨٥٤

التدويل مدخل لتحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "دراسة ميدانية"

إعداد/ د. مصطفى محمد عبدالله قاسم

مقدمة:

إن العولمة والارتباطات العالمية تميز وتحدد عصرنا الحالي؛ وأحد عناصر هذه العولمة هو اتساع وكثافة هذه الاتصالات. الاتصالات التي أصبح العالم ككل سوق عمل واحد، يتنافس فيه الخريجون من مختلف البلدان على فرص العمل عبرها، فتجد الوظيفة الواحدة في إحدى دول الخليج العربية، يتنافس عليها هنود من خريجي التعليم الجامعي الهندي الوطني أو من خريجي الجامعات الأجنبية في الهند أو الخليج أو الخارج عموما، ومصريون من خريجي التعليم الجامعي المصري الحكومي أو الخاص أو الأجنبي، إلى غير ذلك من فرص العمل وجنسيات الخريجين ونظم التعليم العالي. وتجد المنح الدراسية في هذه الجامعة أو تلك متاحة للطلاب والدارسين من مختلف أنحاء العالم. وبالتوازي مع ذلك، أصبحت التقييمات الدولية للتعليم العالي مضماراً للتنافس بين الجامعات والنظم التعليمية.

كان من نتيجة ذلك، ومما يكشف عنه في الوقت نفسه، أن معايير جودة التعليم الجامعي، أو معايير التعليم الجامعي الجيد، أصبحت واحدة على مستوى العالم. كيف لا وهذا التعليم أينما كان مكانه، يعد الخريجين للتنافس على ذات الوظائف على مستوى العالم، وللعيش في بيئة متعددة الثقافات. وتتجسد وحدة معايير جودة التعليم الجامعي عالميا في تقييمات التعليم العالي الدولية التي تحكم على أداء الجامعات ونظم التعليم العالي بنفس المعايير، وتسعى النظم التعليمية المختلفة إلى تفعيل هذه المعايير الواحدة بغية تحسين مكانتها في هذه التقييمات. إذ أوجد التدويل المتزايد للتعليم العالي حساً متنامياً بضرورة وجود تصور مشترك للجودة التعليمية (Neubauer & Gomes, 2017).

معنى ذلك إن تنافس نظم التعليم العالي على إعداد الخريجين القادرين على اقتناص فرص العمل المتاحة إقليمياً وعالمياً، وتنافس هذه النظم- من أجل ذلك- على المكانة والسمعة على المستوى الدولي، وما ينطوي عليه ذلك من سعيها وراء الجودة بالمعايير العالمية، قد أحدث تقارباً بين الجامعات ونظم التعليم العالي على مستوى العالم. فأصبحت أهداف الجامعات ونظم التعليم العالي واحدة، وأخذت الجامعات تتبنى البرامج التعليمية والاستراتيجيات التدريسية وطرق التقويم المتبعة في الجامعات الريادية في العالم، وتحاول أن توفر لطلابها نفس البيئة التعليمية، وتسعى للنشر العلمي في نفس المجلات الدولية.

مؤدى ذلك أن مؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم أخذت تتقارب حول نموذج الجامعات المرموقة عالمياً، في جوانب البرامج والمناهج وطرق التدريس والتقويم والبيئة والخبرات الجامعية، وبالطبع مواصفات الخريجين.

وفي خضم هذا التقارب الناتج عن المنافسة على المكانة والسمعة، وعلى جودة الأداء وجودة الخريجين، وعلى أسواق العمل الدولية، تتنافس الجامعات أيضاً على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على المستوى الدولي. فالسوق الدولي الواحد تحول من السلع والخدمات إلى العمل والخريجين، وأخيراً إلى تقديم التعليم الجامعي نفسه، إذ أصبح التعليم الجامعي خدمة تباع وتشترى في السوق الدولي للتعليم، وأصبحت الجامعات تتنافس على الطلاب وعلى أعضاء هيئة التدريس أيضاً؛ من أجل العائدات وكذلك من أجل تحسين مكانتها وسمعتها الدولية (يوسف، ٢٠٢٣).

تُعرَف التغيرات السابقة في ممارسات التعليم الجامعي وتوجهاته باسم "تدويل التعليم الجامعي"، الذي ينطوي على ما هو أوسع كثيراً من تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومن استقطاب الطلاب الدوليين (يعرفون في المصادر العربية باسم الطلاب

الوافدين)، أو حتى استضافة جامعات أجنبية. وتدويل التعليم الجامعي بذلك "نتيجة طبيعية ولازمة للعولمة المتواصلة للاقتصادات، واستجابة تشمل الترتيبات والممارسات التي تطلقها الأطر والمؤسسات الجامعية وحتى الأفراد، بهدف مجاراة البيئة الأكاديمية العالمية" (Altbach & Knight, 2007).

فإذا كانت العولمة تشير إلى تدفق التقنية والاقتصاد والمعرفة والأفراد والقيم والأفكار وغيرها عبر الحدود، فإن تدويل التعليم الجامعي احدى الطرق التي تتجاوب من خلالها الجامعات ونظم التعليم العالي مع تبعات العولمة، إذ هو "جهد منظم لجعل التعليم العالي متجاوباً مع المتطلبات والتحديات المرتبطة بعولمة المجتمعات والاقتصاد وأسواق العمل" (Mostafa, 2024: 25).

ففي عالمنا الذي يتسم بالترابط الشديد والاعتماد المتبادل وسرعة التغير، يعتمد مستقبل المجتمعات على جودة التعليم، وتعتمد الأخيرة بدورها على مستوى توفيق محتوى التعلم مع متطلبات البيئة العالمية المتعددة الثقافات والدائمة التغير (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022).

وبالنظر إلى أهمية التدويل الشديدة لتنافسية الجامعات ونظم التعليم العالي، بل ولبقائها وحضورها على المستوى الدولي، وأهمية الجامعات والتعليم العالي لاقتصاد الدول وقوتها وتنافسيتها، فقد أصبح تدويل التعليم الجامعي من الأولويات الاستراتيجية الأساسية للجامعات حول العالم، إذ تسعى إليه الجامعات باعتباره وسيلة لتحسين جودة التعليم الجامعي من خلال الشراكات الاستراتيجية في مجال البحث والتدريس وفي مجال تبادل المعرفة وخلقها (Dill, 2018: 23). وأصبح التدويل الوسيلة المثلى لمواكبة التطورات والمتغيرات في البيئة المحيطة من ناحية، ومؤشراً لتقييم جودة أداء الجامعات وتحقيق مكانة متميزة في التصنيفات الدولية من ناحية أخرى، ما جعل نظم التعليم العالي بمختلف مؤسساته ملزمة بالدخول في معترك التدويل (الحوالي، ٢٠٢٣: ٢١).

يفرض هذا الواقع ما يسميه هواويني (Hawawini, 2011: 4) مفارقة التدويل (internationalization paradox)، التي يقصد بها أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية التدويل يعد من أصعب المبادرات الأكاديمية والاقتصادية التي تمارسها الجامعات، كنها مع ذلك من أهم المبادرات التي توجد على رأس جدول أعمال الجامعات.

مشكلة الدراسة:

تأتي جودة التعليم الجامعي على رأس محددات تدويله، إذ هي شرط للتدويل ابتداءً، ومما يرجى من نتائج له بعد انطلاقه. إذ تعد جودة التعليم الجامعي مدخلا وشرطا لتدويله، ويؤدي التدويل في الوقت نفسه إلى تحسين جودة التعليم الجامعي. فلا أحد سيكون لديه الاستعداد للشراكة أو التعاون مع مؤسسات تعليم عالٍ عديمة الجودة، ما يعني أنه لا بد من مستوى معين من الجودة للدخول في عملية التدويل، ثم يقوم التدويل نفسه برفع الجودة إلى أفاق جديدة، بما يستحثه من تغييرات في كل جوانب العملية التعليمية.

وبالمثل، تعد سمعة نظام التعليم العالي وتميزه الأكاديمي مدخلا لتدويله، وفي الوقت عينه تتحسن سمعة التعليم العالي وتميزه بفعل التدويل. ومع أن التدويل يستهدف من بين ما يستهدف تعزيز وثيق التعاون والشراكة بين الجامعات من دول مختلفة، ونشر قيم السلام والتفاهم الدولي، فإن الراية التي توجهه هي التنافس على المكانة الدولية في التصنيفات وغيرها، والتنافس على الاعتماد الأكاديمي، والتنافس على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتنافس على جودة أداء الجامعة ومخرجاتها.

فقد أصبح تدويل التعليم الجامعي في ذاته أحد مؤشرات الجودة المهمة وأصبح مصدراً للميزة التنافسية والسمعة (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022).

جاء "تحسين الجودة الإجمالية للتعليم في المؤسسة وإعداد الطلاب لعالم "معولم" على رأس أسباب تدويل التعليم الجامعي من منظور قياداته (European Association for International Education, 2015). وجاءت مساهمة تدويل التعليم الجامعي في " تحسين جودة التدريس والتعلم" على رأس فوائد التدويل من منظور قيادات التعليم العالي (International Association of Universities, 2014).

لكن في المقابل، قد يضر التدويل بجودة التعليم الجامعي الحكومي وتنافسيته، أو على الأقل قد لا يساهم في رفع جودة التعليم وتنافسيته في الجامعات الحكومية، وهو خطر مثبت في الأدبيات. فلا بد أن نأخذ في الحسبان أن أشكال التدويل الحالية في التعليم الجامعي نشأت في الأصل دون التفات إلى مسألة الجودة، وأن تدويل التعليم الجامعي ينطوي على آثار سلبية قد تضر بجودة مخرجات الجامعة، منها صعوبة التنظيم المحلي لجودة البرامج الأجنبية (Egron-Polak & Hudson, 2014).

وفي حين تسعى الجامعة إلى تحسين التدريس والتعلم وإثراء البرامج التعليمية، فقد تكون عين نظام التعليم العالي على تحقيق علاقات جيدة أو حوار مع الدول الأخرى أو غير ذلك من الأهداف السياسية (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022).

قد يكون التعليم الجامعي المصري أحوج إلى التدويل من نظم أخرى، وذلك بسبب سوق العمل ونوعية الوظائف التي يطمح إليها خريجو هذا التعليم، وهو تحديداً سوق العمل العربي والدولي، ونوعية الوظائف التي تتسم ببعد دولي واضح، من قبيل الإلمام بلغات أجنبية بعينها (على رأسها الإنجليزية)، والحصول على برامج تعليمية بعينها، حبذا لو كانت معتمدة ومشتركة مع جامعات عالمية مرموقة، والحصول على شهادات معتمدة ومشتركة مع جامعات عالمية مرموقة، واكتساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تؤهل الخريج للعمل في بيئة

دولية متعددة الثقافات. فلما كانت فرص العمل الخارجية هي أفضل الفرص المتاحة للخريجين المصريين حالياً، فلا بد أن يُتخذ تدويل التعليم الجامعي مدخلا لإعداد الطلاب للعمل في هذه البيئات، ودعم تنافسيتهم في الحصول على هذه الوظائف.

ليس أدل على حاجة التعليم الجامعي المصري إلى تحسين جودته من انتشار البطالة بين الخريجين، بل إن حملة المؤهل الجامعي والفوق الجامعي في مصر هم الأعلى بطالة (٤٨.٨%) بين جميع المستويات التعليمية الأخرى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠هـ: ٦٥). يرجع ذلك في جزء منه إلى مشكلات تتعلق بجودة التعليم الجامعي، منها إعداد الطلاب الذي يحدث بمنأى عن بيئة العمل الواقعية، والتركيز على تزويدهم بالمعارف النظرية غير الواقعية، وافتقارهم إلى المهارات العملية ومهارات التواصل، وهيمنة الطابع النظري على الدراسة الجامعية (الحسيني، ٢٠١٦: ٥٤). ويرجع أيضاً إلى اختلالات وظيفية في نظام التعليم العالي المصري، منها قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، وتدني نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، وأوجه القصور واختلالات التوازن في مخرجات الخريجين، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والروابط مع نظم الابتكار الوطنية (منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي، البنك الدولي، ٢٠١٠: ٩-١٠).

معنى ذلك إن التعليم الجامعي المصري في حاجة إلى رفع جودته وتنافسيته على المستوى الدولي، إذا أراد أن يكون له مكان في سوق التعليم الإقليمي والدولي، وإذا أراد أن يكون لخريجي الجامعات مكان في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وأن يكون لهم مكان لمواصلة التعلم في المؤسسات التعليمية الأجنبية.

ومعنى ذلك أيضاً أن التعليم الجامعي المصري يمكن أن يتخذ التدويل مدخلا لتحسين جودته وتنافسيته بين نظم التعليم العالي الإقليمية والدولية، وجودة الجريجين منه وتنافسهم في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

وقد شرعت مصر بالفعل في تدويل تعليمها الجامعي، إذ وضعت لنفسها عـــدداً من الأهداف الاستراتيجية لدفع عملية تدويل الجامعات قدمًا (مركز المعلومات ودعـــم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢):

- التوسع في برامج الشراكة مع الجامعات الأجنبية المتميزة.
- تشجيع تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الأجنبية، وجذب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر.
- إنشاء جامعات مصرية–أجنبية مشتركة.
- إنشاء فروع للجامعات المصرية في الخارج.
- إقامة مشروعات بحثية ممولة دولياً بالشراكة مع جامعات أجنبية.

على أحد مسارات تدويل التعليم الجامعي، تستقبل الجامعات المصرية أعدادا من الطلاب الوافدين. وتشكل الجامعات الحكومية الوجهة المفضلة للطلاب الوافدين، علـــى الأغلب بسبب عراقتها وتاريخها الطويـــل وأســـمائها المتداولـــة وســـمعتها الطيبـــة، ومصروفاتها الدراسية المعتدلة، مقارنة ببرامج الساعات المعتمدة فيهـــا وبالجامعـــات الأجنبية والخاصة والأهلية(•). فمن إجمالي ٨٧٠٤٩ طالباً وافداً فـــي التعلـــيم العـــالي المصري في العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، كان نصيب الجامعات الحكوميـــة مـــنهم ٧٨١٢٣ طالبا (منهم ٢٠٥٠٧ طالبا في جامعة الأزهر)، أي مـــا نســـبته ٩٠% مـــن إجمالي الطلاب الوافدين (٦٦.٢% باستبعاد جامعة الأزهر). وفي المقابل كانت الزيادة في عدد الجامعات خلال العقدين الأخيرين في غالبيتها الساحقة في الجامعات الخاصـــة والأهلية والأجنبية التي لم تضم في العام الجامعي المذكور سوى ٥٦٥١ طالبا وافـــدا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣: ٢٧، ٢٣١).

– تقبل الجامعات الحكومية الطلاب الوافدين برسوم تتراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ دولار للسنة الواحدة في كليات الطب البشري وطب الأسنان، ٣٠٠٠ دولار للكليات والمعاهد الأخرى (https://www.aun.edu.eg/student/sites/default/files/International%20Students.pdf). وتصل الرسوم في برامج الساعات المعتمدة بالجامعات الحكومية مستويات أعلى. [المترجم]

وخلاصة ذلك أن الطلاب الدوليين يتركزون في غالبيتهم الساحقة في الجامعات الحكومية المكتظة فعلاً بالطلاب المحليين. وإذا أضفنا إلى ذلك أن البعض يقصرون تدويل التعليم العالي على استقطاب الطلاب الدوليين، وأن العائدات المالية هي الهدف الأساسي من استقطابهم، وأن الجامعات التي تستقبلهم لم تشهد توسعات في البنية التحتية لاستيعاب هذه الزيادة في أعداد الطلاب، فإن ذلك قد تكون له تداعيات سلبية على جودة التعليم الجامعي.

ما قد يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية، إضافة إلى الضغط العددي والكمي دون الاستعداد له بتوسعات في البنية التحتية، إن البرامج المصرية تقبل الطلاب الوافدين بمعدلات تخرج من الثانوية العامة أقل كثيرا من المعدلات المطلوبة من حاملي شهادة الثانوية العامة المصريين. فتقبلهم كليات الطب بمعدل ٧٥% (في مقابل معدل نحو ٩٢% من الطلاب المحليين)، وكليات الصيدلة وطب الأسنان بمعدل ٧٠% (في مقابل معدل نحو ٨٨% من الطلاب المحليين)، وكليات العلاج الطبيعي والطب البيطري والهندسة والزراعة والحاسبات والمعلومات بمعدل ٦٥%، وفي كليات العلوم والعلوم الصحية ٥٥% (https://taseesaq.com/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7) وعلى المسارات الأخرى لتدويل التعليم الجامعي في مصر، مثل أعمال التعاون والشراكة وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج مع الجامعات الأجنبية، فإن الجهود المبذولة محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات (الدجدج، ٢٠١٦). وثمة معوقات تقف في طريق التدويل، من أهمها أن العديد من مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى وجود العقبات

البيروقراطية، والهجرة الخارجية للعقول والكفاءات، والمركزية الشديدة في إدارة التدويل وشئون الطلاب الدوليين، وأن الجهود المبذولة لتدويل التعليم العالي حاليا لا تنبع من استراتيجية واضحة المعالم سواء على المستوى الحكومي أو الجامعي (مهدي، ٢٠٢٣).

وإذا كانت القدرة التنافسية أحد متطلبات تدويل التعليم الجامعي واحدى نتائجه كما أسلفنا، فإنها في الجامعات المصرية إما ضعيفة (بدوي، مصطفى، ٢٠١٨) أو متوسطة (محمد، ٢٠١٤). فهناك قصور في متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالتعليم الجامعي الخاص في مصر، منها ضعف الإمكانات المادية لتطبيق الأفكار الإبداعية المقدمة من العاملين، والقصور في الاستقلالية والحرية الأكاديمية والمهنية المتاحة لعضو هيئة التدريس، وتقييد حرية الطلاب في الانتقال أو التحويل من جامعة لأخرى أو من كلية لأخرى، والقصور في نشر ثقافة البحث العلمي من خلال تمويل حضور المؤتمرات العلمية المحلية والدولية لتشجيع الإبداع والابتكار، والقصور في تصميم برامج تعليمية في التخصصات النادرة التي تدعم مزايا تنافسية للجامعة (عيد، ٢٠٢٢).

وبالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه التدويل لتحسين جودة التعليم الجامعي عموما، وإلى المعوقات التي قد تحدّ من مساهمته في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري، وإلى الآثار السلبية على الجودة التي قد تترتب على التدويل نفسه، فإن مسألة مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري تكون في حاجة إلى التقصي.

بناء على ما تقدم تحددت مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

- **ما مدى مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟**

وهو السؤال الذي يمكن الإجابة عنه من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأساس النظري لتدويل التعليم الجامعي؟
٢. ما نماذج التدويل في التعليم الجامعي؟
٣. ما الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري؟
٤. ما واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٥. ما التوصيات المقترحة لتعزيز مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي المصري في ضوء ما تسفر عنه الدراسة النظرية والميدانية؟

أهداف الدراسة:

بناء على التحديد السابق للمشكلة والأسئلة البحثية، تحدد الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على مدى مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الأساس النظري لتدويل التعليم الجامعي.
٢. التعرف على بعض نماذج تدويل التعليم الجامعي.
٣. التعرف على الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري.
٤. التعرف على واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٥. التوصل إلى توصيات مقترحة لتعزيز مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء ما تسفر عنه الدراسة النظرية والميدانية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من الاعتبارات التالية:

نظرياً، تعد الدراسة الحالية إضافة إلى الأدبيات في الموضوع في جانب التعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي المصري، ومدى مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري.

و**عملياً**، تعد الدراسة الحالية تقييماً للجهود المبذولة للتدويل ومدى مساهمتها في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري.

وتساعد الدراسة الحالية واضعي السياسات على المستوى الوطني وقيادات التعليم العالي على مستوى الجامعي في التعرف على مواطن القوة والضعف في ممارسات تدويل التعليم الجامعي الحالية، وما ينطوي عليه ذلك من العمل على تقوية مواطن القوة والتغلب على مواطن الضعف من خلال التدخلات السياسية والإدارية والقيادية.

وتساعد الدراسة الحالية في التعرف على منظورات أهم الفاعلين ضمن جهود تدويل التعليم الجامعي الحكومي، وهم أعضاء هيئة التدريس، وهم الجماعة الأقرب إلى ممارسات التدويل على أرض الواقع، وبالتالي الأقدر على تشخيص جوانب قوتها وضعفها.

ومن خلال التعرف على مدى مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري، تساعد الدراسة الحالية في التعرف على قدرة هذا التعليم على المنافسة الدولية على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وفي تقييمات التعليم العالي الدولية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على موضوع تدويل التعليم الجامعي، وتطوره، وأشكاله وامتداده وثرائه، وركائزه، ودوافعه وأهدافه، ومعوقاته وآثاره السلبية، وبعض نماذجه، وجهود تدويل التعليم الجامعي في مصر، وواقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي المصري.

الحدود المكانية: لغرض سهولة تطبيق أداة الدراسة، اقتصرت الدراسة الحالية مكانياً على ثلاث جامعات حكومية، هي (طنطا والمنصورة وكفر الشيخ) .

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية بشرياً على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية الثلاث.

الحدود الزمنية: تم إجراء الجانب النظري من الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بينما أجري جانبها الميداني في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي نفسه .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لموضوع الدراسة، إذ يتقصى المنهج الوصفي الظاهرة في وضعها الحالي، وما يتخللها من علاقات وتأثيرات بين أبعادها ومع الظواهر الأخرى، وما يمكن أن تتطور إليه الظاهرة في المستقبل. فروجعت الأدبيات في الموضوع للتعرف على مفهوم تدويل التعليم الجامعي من مختلف جوانبه، ومساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي، والتعرف على بعض نماذج تدويل التعليم الجامعي، وعلى الجهود المبذولة حاليا لتدويل التعليم الجامعي المصري. وفي ضوء ذلك، أعدت استبانة للتعرف على وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية في واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي، وطبقت على عينة الدراسة. وبناء على الدراسة النظرية والميدانية، قدمت توصيات لتعزيز مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري.

مصطلحات الدراسة:

التعليم الجامعي الحكومي:

يميز نظام التعليم المصري بين مصطلحي التعليم العالي والتعليم الجامعي، إذ يعتبر التعليم العالي أشمل وأوسع من التعليم الجامعي. فتميز وزارة التعليم العالي المصرية بين: (١) الجامعات الحكومية، (٢) الجامعات الأهلية، (٣) الجامعات الخاصة، (٤) الجامعات التكنولوجية، (٥) فروع الجامعات الأجنبية، (٦) المؤسسات التعليمية المنشأة بموجب اتفاقيات دولية، (٧) الكليات التكنولوجية والمعاهد الخاصة، (٨) الأكاديميات الحكومية التي تشرف عليها الوزارة (https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx).

وعلى ذلك، فإذا كان التعليم العالي يعرف بأنه "المرحلة التعليمية التي تلي التعليم الثانوي، وتعد الخريج للانضمام إلى سوق العمل وخدمة المجتمع أو مواصلة التعليم، وتنقسم إلى مرحلتين، أولى تعطي الخريج شهادة الدبلوم أو البكالوريوس أو الليسانس، ومرحلة تالية تعطيه الماجستير أو الدكتوراه" (الحوالي، ٢٠٢٣: ٢٢)، فإن الدراسية الحالية تعرف التعليم الجامعي الحكومي بأنه " التعليم في الجامعات الحكومية التي تتولى الدولة إنشائها وإدارتها والإنفاق عليها، وهو تعليم عالٍ بمصروفات رمزية يقوم على ثلاثة أهداف أساسية هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويُعد خريجيه إما للانضمام إلى سوق العمل وخدمة المجتمع أو مواصلة التعليم إلى ما بعد الدرجة الجامعية الأولى".

تدويل التعليم الجامعي:

يتمثل التعريف المعياري لتدويل التعليم الجامعي (Internationalization of University Education) في تعريف جين نايت له بأنه "عملية تضمين بعد دولي أو متعدد الثقافات أو عالمي في أغراض التعليم ما بعد الثانوي ووظائفه وتوصيله، بغية تحسين جودة التعليم والبحوث لكل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبغية ضمان إسهام حقيقي في رفاه المجتمع" (Knight, 2008, p. 21).

لكن غابرييل هواويني (Hawawini, 2011: 5) يذهب إلى أن هذا التعريف يتسم بالضيق ولا يصف إلا الخطوات الأولى نحو التدويل، وهي إدخال البعد الدولي على البنية ونمط التشغيل القائمين، سواء فيما يتعلق بجماعة الطلاب أو المنهج أو أعضاء هيئة التدريس أو الأنشطة البحثية. ويرى أن العملية يجب أن تكون عينها على الخارج (outward-looking)، وليس على الداخل، وأن تؤكد على قدرة المؤسسة على أن تصبح جزءا لا يتجزأ من "النظام البيئي" العالمي للمعرفة والتعليم والتعلم، وألا تستفيد من هذا النظام وحسب، بل أن تساهم في تطويره. ولذلك يرى أن التعريف الأوسع والأشمل لتدويل مؤسسات التعليم العالي هو أنه "عملية دمج المؤسسة وأصحاب المصلحة فيها، أي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، في العالم المعولم". إذ يتطلب التدويل تغيير الأبنية وأنماط التشغيل والعقليات القائمة بحيث تنضم المؤسسة إلى شبكة المعرفة والعلم العالمية المنبثقة وتشارك في تشكيلها، ويعرفه هواويني في عمل لاحق (Hawawini, 2016: 13) بأنه "عملية التغيير المتواصلة التي تستهدف دمج المؤسسة وأصحاب المصلحة الأساسيين فيها، أي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، في اقتصاد المعرفة العالمي البازغ".

لذلك يتبنى الباحث هذا المنظور الواسع لتدويل التعليم الجامعي ويعرفه بأنه "تحويل الجامعة من مؤسسة تعليمية محلية أو وطنية إلى مؤسسة عالمية لا تختلف عن الجامعات الريادية على مستوى العالم. وإذا كان محتوى العملية التعليمية ومادتها بطبيعتهما عالميين بسبب انبثاقهما عن المعرفة والعلم العالميين بطبيعتهما، فإن التدويل يضيف إلى عمل الجامعة التنظيم الدولي لهذا المحتوى ممثلاً في البرامج التعليمية المتبعة في الكليات والجامعات العالمية المناظرة، وتطوير عمليتي التدريس والتعلم وفق الاتجاهات والممارسات المثبتة عالميا، وفتح باب القبول للطلاب الوافدين، والدخول في شراكات مع الجامعات الأجنبية لتبادل البرامج والمناهج والممارسات والطلاب وأعضاء هيئة التدريس وللتعاون البحثي، وفي الأخير توسيع دائرة الاعتراف بشهادات الجامعات الوطنية وتحسين صورتها وسمعتها على المستوى الدولي، وصولاً إلى فتح فروع لها في الخارج، كل ذلك بهدف إعداد خريج لا يختلف في معارفه ومهاراته وقيمه واتجاهاته عن خريجي الجامعات الريادية على مستوى العالم؛ والوصول من خلال ذلك إلى مستوى هذه الجامعات في جودة التعليم وسمعة المؤسسة التعليمية".

جودة التعليم الجامعي:

تعرف جودة التعليم الجامعي بأنها "مدى تلبية نظام التعليم الجامعي للاحتياجات الشخصية والوطنية بطريقة كفء". وجودة التعليم الجامعي مفهوم متعدد الأبعاد. ومع أن الجودة تقاس دائماً من منظور المخرجات، فإن المخرجات تعتمد على مدخلات الموارد الكافية والسياسات العامة المواتية. ويتطلب النظام ذو الأداء الجيد مدخلات ومخرجات تربط بينهما قيمة مضافة، ويتطلب عمليات جيدة، تحوّل المدخلات الجيدة إلى قيمة مضافة في شكل مخرجات (Williams & de Rassenfosse, 2020: 2411).

وتعرف أيضا بأنها "مدى تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في الجامعات". تتضمن الجودة بذلك: الحالة الخارجية لجودة التعليم (مثل الاستراتيجيات

والسياسات والقوانين)، والحالة الداخلية لجودة التعليم (مثل الاستراتجيات والموارد وأسلوب الإدارة والنظم والعمليات والثقافة التنظيمية)، واحتياجات الجماعات المحددة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وطرق وأساليب تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتقييم مدى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة (Grudowski & Szczepańska, 2021: 36).

وبناء على ذلك يمكن تعريف جودة التعليم الجامعي بأنها " تحقق الجامعة مخرجات جيدة، يأتي على رأسها نوعية الخريجين ومخرجات التوظيف التي يحققونها بعد التخرج، وتحقيق توقعات الخريجين والمجتمع، ومن ضمن ذلك أرباب العمل والمواطنة ومواصلة التعليم، ونوعية وعدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وباحثيها في المجلات العلمية العالمية، وما يلزم لتحقيق هذه المخرجات من مدخلات تتمثل في السياسات والقيادة والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وعمليات تتمثل في التدريس والتعلم والبيئة الصفية والبرامج والمناهج التعليمية وإنتاج البحوث وأشكال التعاون الدولي لتحسين البرامج والمناهج والبحوث والنشر وتنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وغيرها".

الدراسات السابقة:

كان من نتيجة رواج توجه تدويل التعليم على مستوى السياسات والممارسات، وما يعد به هذا التوجه من تحسين العملية التعليمية ومخرجاتها ورفع مستوياتها إلى مستوى الجامعات الريادية في العالم، وما يمكن أن يساهم به في تحسين ترتيب الجامعات والنظم التعليمية والمؤشرات الاقتصادية في تقييمات التعليم والاقتصاد العالمية، وما يمكن للجامعات والاقتصادات أن تجنيه من عائدات مالية من الطلاب الدوليين، أن دفعت سيلاً من الدراسات لموضوع التدويل.

إجمالاً، يمكن تصنيف الدراسات التي وقعت بين يدى الباحث عن هذا الموضوع إلى خمسة محاور:

(١) دراسات ركزت على الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي.
(٢) دراسات ركزت على تفعيل تدويل التعليم الجامعي أو بعض جوانبه.
(٣) دراسات تناولت الدور الممكن لتدويل التعليم الجامعي في هذا الجانب أو ذاك من جوانب التعليم الجامعي.
(٤) دراسات تناولت متطلبات التدويل وتحدياته.
(٥) دراسات تناولت واقع تدويل التعليم الجامعي.

على صعيد الدراسات التي ركزت على الاتجاهات العالمية في تدويل التعليم الجامعي، سعى عبد الحافظ (٢٠١٦) إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. وبعد استعراض الموضوع من مختلف جوانبه، خلص إلى وجود علاقة وفروق بين مفهوم التدويل ومفهوم العولمة، إذ تعد العولمة السياق العام الذي يتحرك فيه التدويل، في حين يعد التدويل المدخل الرئيس لمنح العولمة وجودها. وحدد عباس ووهبة ومحمد (٢٠٢٠) بعض التوجهات المعاصرة ليضعوا في ضوئها تصوراً مقترحاً لتدويل التعليم الجامعي المصري.

استخدم عطايا وعابدين (٢٠٢٢) المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أهم آليات تدويل التعليم الجامعي في ضوء أبعاد الجامعات العالمية المستوى، ووجدا أن عينة الدراسة تؤيد آليات تدويل التعليم الجامعي المقترحة لتحويل الجامعات المصرية إلى جامعات عالمية المستوى. وتعرف شهاب (٢٠٢٢) على مفهوم التدويل الافتراضي ووضع تصوراً مقترحاً لتطويره بالتعليم الجامعي المصري في ضوء نموذج النضج الرقمي. وسعى الحوالي (٢٠٢٣)، باستخدام المنهج التاريخي الوصفي، إلى التعرف على الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي ونشأته وتطوره وأهدافه ومعوقاته وطرق التغلب عليها.

وفي باب الدراسات التي ركزت على تفعيل تدويل التعليم الجامعي أو بعض جوانبه، فقد وظف أحمد ونصار (٢٠١٢) المنهج الوصفي وأسلوب دلفي على عينة من الخبراء لوضع رؤية مستقبلية لتدويل التعليم العالي المصري في ضوء تحديات العولمة. وقدمت الدجدج (٢٠١٦) تصوراً مقترحاً لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، وأبرزت الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري والتحديات التي تواجهها. وقدمت غبور (٢٠١٨) تصوراً مقترحاً لتدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم.

وضعت دراسة الحبشي (٢٠١٩) رؤية مقترحة لتفعيل التوأمة كأحد صيغ تدويل التعليم الجامعي المصري، ووجدت في هذا المدخل العديد من نقاط الضعف وأبرزت عددا من التحديات التي تجابهه. وفي ضوء الخبرة الفنلندية، وقدمت دراسة مهدي (٢٠٢٣) إجراءات مقترحة لتدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتوصلت إلى نتائج من أهمها أن العديد من مؤسسات التعليم العالي في مصر تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى وجود عقبات بيروقراطية، والهجرة الخارجية للعقول والكفاءات، والمركزية الشديدة في إدارة التدويل وشؤون الطلاب الدوليين، وأن الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي حالياً لا تنبع من استراتيجية واضحة المعالم سواء على المستوى الحكومي أو الجامعي.

وعلى صعيد الدراسات التي تناولت الدور الممكن لتدويل التعليم الجامعي في هذا الجانب أو ذاك من جوانب التعليم الجامعي، فقد انتهت دراسة محمد (٢٠١٤) إلى أن تدويل التعليم الجامعي يعزز القدرة التنافسية للجامعات المصرية التي وجدتها الدراسة متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية. وخلصت دراسة خاطر (٢٠١٥) إلى أن تدويل التعليم يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للتعليم العالي المصري. ووضع القضاة

والسرحان (٢٠١٧) تصوراً مقترحاً لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية، أكد على أهمية متطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. ووجدت دراسة الجبوري والعيساوي (٢٠٢٠)، التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، أن لتدويل التعليم العالي دور في تحقيق متطلبات الانضمام إلى تصنيف كيو إس (QS). وخلصت دراسة الفواز (٢٠٢٠) إلى أن تدويل التعليم العالي له دور في تحقيق الميزة التنافسية للتعليم العالي الأردني بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم.

وتوسلت دراسة خطاب وعبداللطيف (٢٠٢٢) بتدويل التعليم الجامعي في مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مستخدمة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج، منها أن تدويل التعليم الجامعي يعد عاملاً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق المكانة المرموقة لها، وقد يسمح في الدول النامية بتحقيق درجة كبيرة من التنافسية مع جامعات الدول المتقدمة واستقطاب عدد كبير من الطلاب الوافدين إليها. واتخذت دراسة حنفي (٢٠٢٣) تدويل الجامعات المصرية مدخلاً لتطوير سياساتها في جذب الطلاب الدوليين في ضوء خبرتي الصين وماليزيا، واستخدمت المنهج الوصفي، ووضعت رؤية مقترحة لتطوير سياسات الجامعات المصرية لزيادة أعداد الطلاب الدوليين. ووظفت دراسة يوسف (٢٠٢٣) المنهج المقارن لوضع استراتيجية مقترحة لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء تدويل التعليم، وخلصت إلى أن تدويل التعليم الجامعي شرط لبناء القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

وفي باب متطلبات تدويل التعليم الجامعي والتحديات التي تواجهه، فإن هواويني (Hawawini, 2011) يخلص، بعد مسح تجارب تدويل التعليم العالي حول العالم، إلى أن نموذج التدويل القابل للنجاح، الذي يسميه "مؤسسات التعليم العالي ما بعد

الوطنية " (metanational HEI)، هو أن تكون رسالة مؤسسات التعليم العالي هي " أن تتعلم من العالم "وليس" أن تعلم العالم ما تعرفه"، وأن تتوقف المؤسسات عن القول إنها تستهدف أن تكون مؤسسات عالمية، وأن تركز بدلا من ذلك على التنفيذ الناجح لنموذج التدويل الاستيرادي–التصديري الذي يتطلب مبادرات مثل تدويل المناهج، وإطلاق برامج لتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركة في الشراكات الأكاديمية والبحثية الدولية.

وباستخدام المنهج الوصفي على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حدد العتيبي (٢٠٢٠) متطلبات تدويل البحث العلمي بهذه الجامعة في ضوء بعض الخبرات العالمية. جاء على رأس المتطلبات إنشاء وحدة دعم لأعضاء هيئة التدريس للنشر في المجلات العالمية، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من التعاون البحثي مع الجامعات العالمية، والاشتراك في قواعد بيانات المجلات العالمية. وللتعرف على مدى توفر متطلبات تدويل التعليم العالي في جامعة جيجل، استطلع زايدي وبوعشة (٢٠٢١) احصاء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ووجدا أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي بالجامعة ضعيفة.

استخدمت دراسة إسماعيل والعبري والهنائي (٢٠٢٢) أسلوب البحث النوعي للتعرف على تحديات تدويل التعليم العالي في جامعة السلطان قابوس، وتوصلت إلى أن أبرز التحديات تتمثل في نقص الموارد المالية، وضعف التواصل باللغة الإنجليزية، وضعف تفعيل الاتفاقيات. واستخدمت دراسة الرويثي (٢٠٢٣) المنهج الوصفي للتعرف على أهم المتطلبات لتدويل الكليات التطبيقية (كليات المجتمع سابقا) في المملكة العربية السعودية، وخلصت إلى أن أهم المتطلبات هي الدعم المالي،

وحضور المؤتمرات الدولية، والتنمية المهنية، واتفاقات التوأمة مع الشركات الرائدة، ومواءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل.

وأخيراً على صعيد الدراسات التي تناولت واقع تدويل التعليم الجامعي، وجدت دراسة الرابطة الدولية للجامعات (International Association of Universities, 2014) ودراسة الرابطة الأوروبية للتعليم الدولي (European Association for International Education, 2015) أن مساهمة تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودة التدريس والتعلم جاءت على رأس فوائد وأسباب التدويل من منظور قيادات التعليم العالي. وسعت دراسة كريشان ميترا وبورزا (Crişan-Mitra, & Borza, 2015) إلى التعرف على تصورات طلاب الماجستير للطريقة التي يفضلونها لتنظيم وعمل برامج الماجستير الدولية ورضاهم عن هذه البرامج في جامعة رومانية، ووجدت أن الطلاب يقدرون المهارات التي يكتسبونها من البرنامج الدولي.

ووضعت دراسة دي ويت وآخرين (de Wit et al., 2019) خريطة لتدويل التعليم الجامعي، بغية التعرف على واقع تدويل التعليم العالي باستخدام المنهج الوصفي لفهم نظم التعليم الجامعي في احدى عشرة دولة، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قارة أوربا وشرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، ووضع استراتيجية دولية موحدة لسياسة التدويل، وتوصلت إلى صعوبة تعميم نمط واحد من الاستراتيجيات على جميع بلدان العالم لاختلاف العوامل المؤثرة التي أوجدت اختلافا في الأنماط والاتجاهات المتبعة. وحددت دراسة عبدالشافي (٢٠٢٠) بعض المشكلات التي تواجه الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية، منها مشكلات نفسية ومالية وإدارية وقانونية وتعليمية وبحثية تواجه الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية، ووضعت تصورا مقترحا للتغلب على هذه المشكلات.

وفي الجولة السادسة والأحدث من مسح الرابطة الدولية للجامعات، الذي اعتمد على استطلاع رأي ٧٢٢ مؤسسة جامعية من ١١٠ دولة من مختلف قارات العالم، أكثر من نصفهم مديرو المكتب الدولي في مؤسساتهم، وربعهم قيادات أكاديمية، جاء "تحسين التعاون الدولي وبناء القدرات" على رأس الفوائد المدركة للتدويل، يليها "تنمية المعرفة والمهارات والكفايات الدولية والمتعددة الثقافات لدى كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس"، ثم "تحسين جودة التدريس والتعلم"، و"تحسين مكانة وصورة المؤسسة"، ثم "تحسين تدويل المنهج في الداخل"، وأخيرا "تحسين جودة البحوث"، و"تحسين فرص توظيف الخريجين" (Marinoni & Cardona, 2024).

وفي مصر، استخدمت دراسة مصطفى (Mostafa, 2024) أسلوب المقابلة للتعرف على منظورات أصحاب المصلحة في برنامجين للشراكة الدولية في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة، ووجدت أن هناك فجوة بحثية في عملية تدويل المشهد التعليمي في مصر، وأن نشاطات التدويل تساهم في تحسين المناهج وطرق التدريس ومهارات الطلاب، وجودة التعليم، وسمعة البرامج والمؤسسات، ومكانة الخريجين، وأن التدويل في الداخل يتطلب استعداد الطلاب، لا سيما في اللغة الإنجليزية التي تشكل عائقا للكثير من الطلاب والبرامج.

تعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات السابقة أن:

- تدويل التعليم الجامعي توجه واسع الانتشار على مستوى العالم، وأنه ضرورة لأى جامعة أو نظام تعليم عالٍ حريص على ترسيخ حضوره على المستوى الدولي، أو على بقائه وحسب.

- الجامعات والنظم التعليمية، في إطار تنافسها على المكانة والسمعة والعائدات، تتنافس– وتتعاون في آن معا– على السبق بمضمار التدويل.
- أغلب الدراسات المصرية والعربية ركزت على التعرف على الاتجاهات العالمية في تدويل التعليم الجامعي، وتفعيل تدويل التعليم الجامعي أو بعض جوانبه، ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي والتحديات التي تواجهه.
- الدراسات التي تصدت للتعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي أكدت مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي، وكانت في أغلبها دراسات أجنبية.
- دراسة مصطفى (Mostafa,2024) أكدت دور تدويل التعليم الجامعي في تحسين الجودة، لكنها أجريت على برنامجين للشراكة الدولية، وليس على ممارسات التدويل ككل، ومدى مساهمتها في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري.

يؤكد ما سبق الحاجة إلى التعرف على واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي، وهي المهمة التي تتصدى لها الدراسة الحالية.

خطة السير في الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة ومنهجها، جاءت محاور الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الأساس النظري لتدويل التعليم الجامعي.

المحور الثاني: نماذج لتدويل التعليم الجامعي.

المحور الثالث: الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري.

المحور الرابع: واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من منظور أعضاء هيئة التدريس.

المحور الخامس: توصيات مقترحة لتعزيز مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري.

الإطار النظري

المحور الأول: الأساس النظري لتدويل التعليم الجامعي .

أولا: تطور تدويل التعليم الجامعي.

لقد انبهر الناس في مطلع القرن الحادي والعشرين بمشاهد الحرم الجامعي في الغرب، المتنوع في أصول طلابه وأعضاء هيئة التدريس به، والمتعدد في ثقافات مرتاديه، وبتنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتنقل المقررات والشهادات والبرامج التعليمية، وأعمال التعاون التعليمي والبحثي، وإنشاء فروع للجامعات في الخارج، فظنوا أنها ظاهرة جديدة، وقد كانت جديدة بالفعل، لكن فقط على خلفية الجامعات الوطنية التي سبقتها. في حين أن الحقيقة التاريخية للتعليم العالي غير ذلك تماماً.

فتدويل التعليم الجامعي، أو طابعه الدولي، أو عالميته، على خلاف ما تقول أغلب الكتابات في الموضوع، هو الأصل وسمة المنشأ والقرون الأولى، وليس الشيء الطارئ الجديد. فتاريخيًا، كان البعد الدولي حاضرًا دائمًا في الجامعات، سواء عبر مفهوم المعرفة العالمية والبحوث ذات الصلة، أو تنقل الطلاب والدارسين. بل إنه يمكن القول إن الجامعة كانت دائما مؤسسة عالمية. فكان الطلاب والدارسون الأوروبيون خلال العصور الوسطى يتنقلون بين الجامعات الأوروبية ضمن "فضاء أوروبي" لحمته معًا العقيدة الدينية المشتركة (المسيحية) واللغة الأكاديمية الواحدة (اللاتينية) وبرنامج

الدراسة ونظام الامتحانات. بينما الجديد على نظام التعليم العالي كان نقض عالميته، مع ظهور الدولة الوطنية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وما صاحبها من إنشاء الجامعات الوطنية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما نتج عن ذلك من نزع الطابع الأوروبي للجامعات الأوروبية، فأصبحت الجامعات مؤسسات وطنية، وتراجعت الدراسة في الخارج، واستُبعدت اللغة اللاتينية المشتركة لصالح اللغات المحلية الأوروبية (de Wit & Hunter, 2015: 41-42).

وإذا كانت الجامعات الأوروبية قد بدأت دولية في باريس وبولونيا خلال القرن الثالث عشر (عبد الحافظ، ٢٠١٦: ٢٠)، فإن الجامعات العربية والإسلامية بدأت دولية منذ القرن التاسع الميلادي، حيث أنشئت جامعة القرويين في العام ٨٥٩، ثم جامعة الأزهر في العام ٩٧٠، وظلت الأخيرة منذ ذلك الحين تستقبل الطلاب والدارسين وأعضاء هيئة التدريس من مختلف أرجاء العالم الإسلامي من أفريقيا وآسيا لتعلم علوم اللغة العربية والدين (الحوالي، ٢٠٢٣: ٢٩).

بل إن الجامعة بطبيعتها مؤسسة عالمية، ولو فقط لأن سلعتها ومادتها، وهي المعرفة والعلم، عالمية وواحدة، وليست وطنية أو محلية. فمن المفترض أن دراسة الطب والهندسة ونظم المعلومات، وحتى الاجتماع والآداب، واحدة على مستوى العالم أيا كانت المؤسسة التي تعلّمها وأيا كان موقعها الجغرافي. ومن المفترض أن ما يدرسه طالب الطب في مصر لا يختلف عما يدرسه نظيره في الولايات المتحدة، وهي العلوم الطبية الواحدة في كل مكان، وأن ما يدرسه طالب الهندسة المدنية في الصين هو نفسه ما يدرسه نظيره في أي دولة أوروبية.

وبعد نحو قرن أو أكثر من الجامعات "الوطنية"، عاود التعاون والتبادل الدولي في التعليم العالي الظهور بين الحربين العالميتين، بإنشاء معهد التعليم الدولي (Institute of International Education) في الولايات المتحدة في العام ١٩١٩،

ثم هيئة التبادل الأكاديمي الألمانية (Deutscher Akademischer Austauschdienst) في العام ١٩٢٥، ثم المجلس البريطاني (British Council) في العام ١٩٣٤، بغية تشجيع السلام والفهم المتبادل تحت مظلة عصبة الأمم. ثم تنامى هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء برنامج فولبرايت (Fulbright Programme) الأمريكي. وتكثف التدويل في أثناء الحرب الباردة بدافع الأمن الوطني والسياسة الخارجية (de Wit & Hunter, 2015: 42).

وتميز جين نايت بين ثلاثة أجيال من التعليم الدولي. غطى الجيل الأول القرون الأولى للتعليم العالي، واشتمل على تنقل الأفراد (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والدارسين)، ومنها تنقل الشهادة الكاملة، والدراسة أو البحث القصير المدى في الخارج، والتدريس في الخارج. وانطلق الجيل الثاني جديًا إبان العقد الأخير من القرن العشرين، واشتمل على تنقل البرامج والمؤسسات عبر الحدود، مثل برامج التوأمة والترخيص (الامتياز franchise) وتقديم شهادات مشتركة أو مزدوجة، والتعلم عن بعد، وإنشاء فروع خارجية للجامعات. وظهر الجيل الثالث مع بداية الألفية الثالثة، وتمثل في الأقطاب التعليمية (education hubs)، وهي أحدث تطور في تدويل التعليم العالي، وفيه تقوم دولة أو مدينة أو منطقة متخصصة باستقطاب الطلاب والباحثين والبرامج والمقدمين الأجانب، للتعليم والتدريب وإنتاج المعرفة وأغراض الابتكار، لكي تصبح "قطبا" تعليميا (International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 31-32).

ثانياً: أشكال تدويل التعليم الجامعي وامتداده وثرائه.

يتسم تدويل التعليم الجامعي بأنه عملية بالغة التعقيد والتشعب والشمول، إذ يتخذ أشكالا كثيرة، منها تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (student and staff mobility)، والشركات الأكاديمية (academic joint ventures) مثل الشهادات المشتركة (joint degrees)، والشراكات والتعاون والتبادل وإنشاء فروع للجامعات في الخارج، والتدويل "في الداخل" من خلال نشاطات مثل تدويل المنهج والتعلم الافتراضي، والنشاطات متعددة الثقافات.

هناك– أولا– التمييز بين أشكال التدويل بحسب المكان الذي يحدث فيه، وهو تمييز يعطينا الشكلين: التدويل في الخارج والتدويل في الداخل.

(١) **التدويل في الخارج** (internationalization abroad): يشير إلى طلب الفرص التعليمية والبحثية في الخارج، وإلى انتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين للدراسة في الخارج (Mostafa, 2024: 13-15)، وإلى كل أشكال التعليم خارج الحدود، مثل تنقل الأفراد والمشروعات والبرامج ومقدمي الخدمة. قد يتخذ التدويل في الخارج شكل البرامج الدولية القصيرة المدى طلبا لمقررات (credit-seeking) كجزء من شهادة داخلية مثل برنامج إيرازموس (Erasmus) الأوروبي، أو البرامج الخارجية بالكامل طلبا لشهادات (degree-seeking)، ويتضمن تنقل المقررات (credit mobility) وتنقل أعضاء هيئة التدريس (staff mobility) وتنقل الشهادات (degree mobility) (de Wit & Hunter, 2015: 45-57).

(٢) **التدويل في الداخل** (internationalisation at home): يبدأ التدويل عادة "من الداخل"، فبسبب صعوبات تدويل التعليم الجامعي من خلال تبادل الطلاب

وأعضاء هيئة التدريس، والتشارك في البرامج، وفتح فروع للجامعات الأجنبية، وأيضا لإكمال هذه الجهود والمسارات، ظهر مفهوم "التدويل في الداخل" أولاً في أوروبا لنشر وتعميم فوائد برنامج إيرازموس إلى الطلاب غير المشاركين فيه، بهدف تحسين الخبرات الدولية والمتعددة الثقافات لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعاتهم الوطنية. أطلق ذلك مدخلا شاملا للتدويل يستهدف إكساب غالبية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الاستشراف الدولي والقدرات الثقافية (Robson, 2017: 369-70).

ويعرف التدويل في الداخل بأنه "نشاط ذو توجه دولي لا يتضمن انتقال الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس للخارج"، أو أنه "مجموعة من الأدوات والنشاطات في الداخل تركز على تنمية الكفايات الدولية والمتعددة الثقافات لدى الطلاب جميعا"، أو أنه "الدمج الهادف لأبعاد دولية ومتعددة الثقافات في المنهج الرسمي وغير الرسمي لجميع الطلاب في بيئات تعلم محلية"، ويركز على المناهج والنشاطات التي تنمي فهماً دولياً أو عالمياً ومهارات متعددة الثقافات (de Wit & Hunter, 2015: 45-49).

يعد تدويل المنهج (internationalization of the curriculum; IoC) الأساس للتدويل في الداخل، أي المنهج الذي يعد الطلاب للعيش والعمل والمشاركة المثمرة في سياقات عالمية متزايدة المرونة خارج الحدود الوطنية. وهو ما يحدث من خلال تدويل المحتوى (السياقات والقيم والفهم) وعمليات التدريس والتعلم والتقييم لاستيعاب المهارات والكفايات التي يحتاجها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للتعلم والعمل في عالم متنوع (Robson, 2017: 370).

وهناك- ثانيا- تصنيف لأشكال التدويل بحسب النشاطات المنفذة، ولعل التصنيف الأفضل في إحكامه وفصله بين أشكال التدويل هو تصنيف هواويني المبيّن في الجدول التالي.

الجدول (١) مدى الامتداد الدولي ومبادرات التدويل المصاحبة (Hawawini, 2011: 39).

مدى الامتداد الدولي	المبادرات الدولية المصاحبة		
	المناهج والبرامج	جماعة الطلاب	أعضاء هيئة التدريس والبحوث
المستوردون	* تقديم مقررات خاصة حول البعد الدولي للمادة الدراسية (متى أمكن). * تضمين البعد الدولي في كل المقررات (متى أمكن).	* تسجيل الطلاب الدوليين في برامج المؤسسة. * استقطاب الطلاب الدوليين المقيدين في برامج الدراسة في الخارج التي تقدمها مؤسسات أجنبية.	* دعوة أعضاء هيئة تدريس زائرين أجانب. * استضافة ندوات ومؤتمرات دولية. * استقطاب أعضاء هيئة تدريس أجانب. * استقطاب أعضاء هيئة تدريس محليين تعلموا في الخارج.
المصدرون	* مساعدة المؤسسات الأجنبية في تصميم البرامج وتقديمها لطلابها. * تقديم مقررات وبرامج عبر الإنترنت للطلاب حول العالم (مصدرون افتراضيون).	* تقديم برامج الدراسة بالخارج، والعمل بالخارج، والتبادل. * إشراك الطلاب في مشروعات الاستشارة ومساعدة التطوير الدولية.	* تشجيع أعضاء هيئة التدريس على قضاء الإجازات بالخارج. * تدريب أعضاء هيئة التدريس الأجانب. * إشراك أعضاء هيئة التدريس في مشروعات الاستشارة ومساعدة التطوير الدولية. * إنشاء مراكز بحوث بالخارج.

مدى الامتداد الدولي	المبادرات الدولية المصاحبة		
	المناهج والبرامج	جماعة الطلاب	أعضاء هيئة التدريس والبحوث
الشركات الأكاديمية	* تقديم برامج تعطي شهادتين مع مؤسسات أجنبية. * تقديم برامج تعطي شهادة مشتركة مع مؤسسات أجنبية.	* استقطاب الطلاب باستقلالية من جانب كل مؤسسة. * استقطاب الطلاب من خلال عملية قبول مشتركة.	* إطلاق مشروعات بحثية مشتركة. * الانضمام إلى الاتفاقيات البحثية الدولية. * إنشاء مراكز بحثية مشتركة.
الشراكات والتحالفات والاتحادات الأكاديمية	* إتاحة الوصول إلى المقررات والبرامج لطلاب الشريك. * منح الشهادات لطلاب الشريك.	* حق الطلاب المقبولين في إحدى المؤسستين في الحصول على مقررات المؤسسة مع الاعتراف المتبادل بالمقررات.	* إمكانية قيام أعضاء هيئة التدريس بالتدريس في المؤسستين. * إتاحة الميزانية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسستين. * إنشاء مراكز بحثية مشتركة.
الفروع الخارجية للجامعات	* تقديم نفس المناهج والبرامج والشهادات في الفرع والجامعة الأم. * تقديم مناهج وبرامج وشهادات مختلفة في الفرع والجامعة الأم.	* إما تكون عملية القبول واحدة أو مختلفة بين الفرع والجامعة الأم. * استقطاب الطلاب محليا أو إقليميا مع إمكانية تنقل محدود.	* إتاحة أعضاء هيئة التدريس من الفرع والجامعة الأم وأعضاء هيئة تدريس زائرين. * استخدام أعضاء هيئة تدريس دائمين أو مؤقتين للعمل حصراً في الفروع الخارجية.
	* تمكين الطلاب من الانتقال الحر بين الفرع والجامعة الأم للاستفادة من المناهج والبرامج المدمجة.	* استقطاب الطلاب دوليا مع إمكانية التنقل بين الفرع والجامعة الأم.	* استخدام أعضاء هيئة تدريس دائمين أو مؤقتين من الجامعة الأم للعمل في الفروع الخارجية.

ويميز هواويني ضمن نشاطات التدويل بين الامتداد الدولي (international reach) والثراء الدولي (international richness)، ويشير بالأول إلى مدى اتساع التدويل جغرافيا باستيراد وتصدير الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب وإنشاء فروع للجامعات في الخارج، ويشير بالثاني إلى عمق التدويل وتعدد نشاطاته. يبيّن الشكل التالي مصفوفة التدويل التي تربط بين امتداد التدويل وثرائه.

الشكل (١) مصفوفة تدويل التعليم الجامعي (Hawawini, 2011: 42)

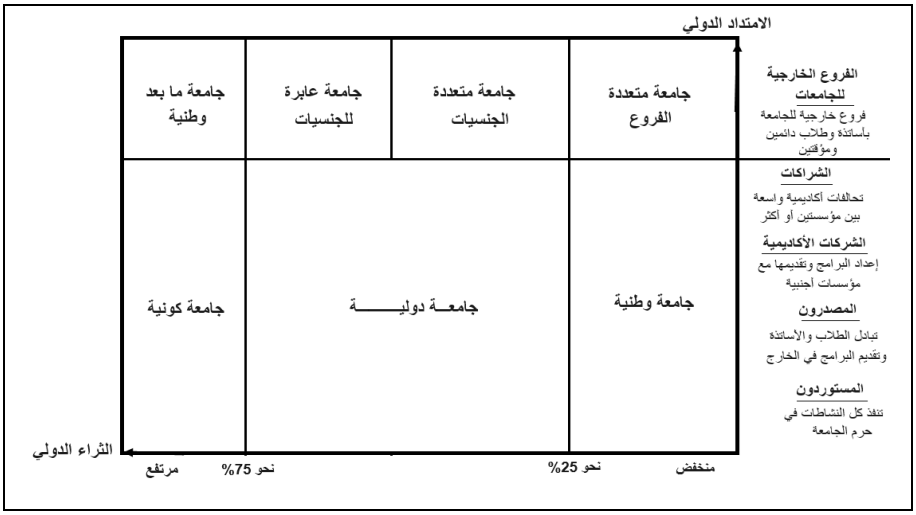

تبيّن مصفوفة التدويل (internationalization matrix) المبيّنة في الشكل السابق مدى الامتداد والثراء الدوليين للتعليم العالي، وما يحدِثه التدويل في كل حالة من تحولات في نوع الجامعات. ففي أسفل المصفوفة توجد مؤسسات الحرم الجامعي الواحد التي يمكن أن تكون مستوردة (كل نشاطات المؤسسة تحدث في حرم واحد بلا برامج تبادل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس)، أو مصدرة (مؤسسات حرم واحد بها

برامج تبادل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتقدم بعض البرامج في الخارج)، أو شركاء في شركة أكاديمية (مؤسسات حرم واحد بها برامج دولية أعدتها مؤسسات أجنبية وتقدم في الخارج)، أو شركاء في شراكات وتحالفات واسعة أو مزيج منها. وبناء على ثرائها الدولي، تصنف هذه المؤسسات إلى مؤسسات تعليم عالٍ وطنية national HEIs (نسبة ضئيلة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين)، أو مؤسسات تعليم عالٍ دولية international HEIs (ما بين ربع وثلاثة أرباع طلابها دوليون)، أو مؤسسات تعليم عالٍ كونية cosmopolitan HEIs (أغلب طلابها دوليون ولا توجد جنسية واحدة أو ثقافة واحدة مهيمنة على الحرم). وفي أعلى المصفوفة توجد الجامعات ذات الفروع في الخارج. وبناء على الثراء الدولي في كل فرع، يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات تعليم عالٍ متعددة الفروع (multicampus HEIs: لها فروع حول العالم أغلب طلابها من الطلاب المحليين في كل فرع)، ومؤسسات تعليم عالٍ متعددة الجنسيات (multinational HEIs: لا يزيد عدد الطلاب الدوليين فيها عن النصف مثلا)، ومؤسسات تعليم عالٍ عابرة للجنسيات (transnational HEIs: ما بين نصف وثلاثة أرباع طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها دوليون)، ومؤسسات تعليم عالٍ ما بعد وطنية (metanational HEIs: كل فروعها تضم طلاب وأعضاء هيئة تدريس دوليين) (Hawawini, 2011: 22-24).

معنى ذلك– بإيجاز– أننا أمام أشكال كثيرة للتدويل، تحدث داخل الدولة أو الحرم الجامعي وخارجها، وتمتد من تدويل المنهج إلى تبادل الطلاب وأعضاء هيئة

التدريس والإداريين والمناهج والمقررات والبرامج، إلى الشركات والشراكات الأكاديمية والتعاون البحثي والبحوث المشتركة، وصولا إلى إنشاء فروع للجامعات في الخارج، أو بناء أقطاب تعليمية أو معرفية تستقطب الجامعات والبرامج والطلاب والأساتذة على مستوى العالم وتقدم الخدمة التعليمية من يريد في سوق عالمي مفتوح.

ثالثا: ركائز تدويل التعليم الجامعي

لكن ما الركائز التي يقوم عليها تدويل التعليم الجامعي، أو المتطلبات التي يلزم تحقيقيها لإنجازه؟ حددت الدجدج (٢٠١٦: ٣٥٠-٣٥١) ما أسمته أسس تدويل التعليم الجامعي وركائزه في:

١. إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتدويل التعليم الجامعي.
٢. بناء وتطوير القدرة المؤسسية على التدويل.
٣. توفير التمويل والاستثمارات اللازمة.
٤. التعددية الثقافية داخل الحرم الجامعي في كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والمحتوى التعليمي.
٥. توظيف التقنية الحديثة كمدخل للتدويل.

وجاء في تقرير الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط أن تدويل التعليم العالي يقوم على ست ركائز (UNIMED, 2021: 23-24):

١. الالتزام المؤسسي وتدويل السياسات من جانب قيادات المؤسسة أو النظام.
٢. القيادة والبنية: مشاركة كبار القيادات في المؤسسة أو النظام ووضع أبنية إدارية ملائمة.

٣. المنهج والمنهج المصاحب: تعلم الطلاب هو حجر الزاوية للتدويل، والمنهج المدَوّل يضمن أن يتعرض الطلاب للمنظورات الدولية وأن يكتسبوا المهارات العالمية والمتعددة الثقافات في الداخل بصرف النظر عن التخصص.

٤. ضمان دعم أعضاء هيئة التدريس والإداريين للتدويل: لكون أعضاء هيئة التدريس القوة الدافعة الأساسية للتدريس وإنتاج المعرفة وتعلم الطلاب، فإن التزامهم أساسي لنجاح التدويل.

٥. التنقل: تنقل الأفراد (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس) والبرامج والمشروعات والسياسات للخارج والداخل ومن الجامعة وإليها للمشاركة في التعلم والبحوث والتعاون.

٦. الشراكات والشبكات: الشراكات والشبكات المحلية والدولية تولد أفكاراً جديدة تشرك جميع الشركاء.

وإجمالاً يحتاج تدويل التعليم الجامعي، لكي يتعهد ارتباطاً دولياً مستداماً، أن يتبنى عقلية النمو المؤسسي (organizational growth mindset) التي تعد التدويل عملية متواصلة، وترى أن كل مستويات الجماعة التعليمية (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين) أساسيين لتدويل المؤسسة (UNIMED, 2021: 22).

رابعاً: دوافع تدويل التعليم الجامعي وفوائده.

لا يحدث تدويل التعليم الجامعي اعتباطًا، بل بفعل قوى ودوافع تقف وراء ذلك التسابق العالمي الملحوظ نحو التدويل، ومن أجل فوائد تنشدها النظم التعليمية. تقف قوى السوق في المقام الأول وراء عمليات العولمة الحالية. فمع تداعي الحواجز من أمام التجارة والأعمال خلال العقود الأخيرة، أصبح التعليم العالي صناعة عالمية تتنافس الدول على جودتها وجاذبيتها، ما دفع مؤسسات التعليم العالي إلى فتح حدودها، وتدويل خدماتها، والاتجاه نحو الشراكات، وتبادل الخبرات لتحقيق الجودة والتنافسية.

حدد خاطر (٢٠١٥: ٢٤٠-٢٤١) القوى الدافعة للتدويل في:

١. الثورة في تقنية الاتصال والمعلومات التي جعلت من العالم قرية كونية، ومكنت من التدويل ابتداءً.
٢. النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وانفتاح الدول على بعضها البعض، وتداخل الاقتصادات، وتوحيد الأسواق، وتدويل معايير الأداء ومفاهيم الإدارة الاقتصادية، وسهولة انتقال الأموال والتقنية وشبكات المعلومات، ومن ضمنها تنقل التعليم.
٣. التحولات السياسية، وعلى رأسها الاتفاقات والمنظمات الدولية، مثل اليونسكو التي تتبنى أفكاراً مثل تدويل التعليم العالي.

وثمة من حدد دوافع تدويل التعليم في الدوافع الأكاديمية والاقتصادية (Hawawini, 2011):

- الدوافع الأكاديمية: (١) التدويل بغرض تحقيق الرسالة التعليمية للمؤسسة، إذ يجب أن يكون التدويل جزءًا من العمل على تحقيق رسالة الجامعة التي تشتمل بالتأكيد على إعداد الطلاب للعيش في عالم مترابط معولم. وتعديل المناهج، واستقطاب الطلاب الدوليين وأعضاء هيئة تدريس ذوي خبرات دولية هو الحد الأدنى لتحقيق رسالة الجامعة. (٢) التدويل لكي تظل المؤسسة حاضرة أكاديميا في عالم مترابط معلوم، أولاً بسبب الطلب من الطلاب وأرباب العمل على مقررات وبرامج وموضوعات بحثية تتناول قضايا عالمية، وثانياً بسبب الضغط التنافسي من المؤسسات المناظرة التي أضافت البعد الدولي إلى برامجها، وإلا فشلت في المنافسة على أفضل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. (٣) التدويل لجذب أفضل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على مستوى العالم.

- الدوافع الاقتصادية: (١) التدويل لتنمية العائدات، بجذب أفضل الطلاب من الخارج على الرغم من نقصهم في السوق المحلي. (٢) التدويل لتقليل مخاطر التشغيل من خلال التنويع الجغرافي، من خلال فتح برامج في الخارج لتقليل مخاطر التشغيل الداخلية ونقل أعضاء هيئة التدريس والإداريين إليها إذا لزم الأمر. (٣) التدويل لتمويل النشاطات في المؤسسة الأم، كما تفعل دول مثل سنغافورة وقطر والإمارات بتمويل نشاطات البحث والتطوير في الجامعات لإغرائها بفتح فروع فيها.

أما فوائد تدويل التعليم الجامعي، فقد حددها تقرير لبنك التعمير والتنمية والبنك الدولي على النحو التالي (International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 34-41):

(١) الاقتصاد: يمكن أن يكون التدويل؛ لا سيما تنقل الطلاب، مفيداً لاقتصادات الدول المضيفة، حتى أنه أصبح صناعة "تصديرية"، وأصبح مكونا أساسيا في سياسات التجارة الخارجية للكثير من الدول. إذ يولد الطلاب الدوليون الدخل من خلال المصروفات الدراسية الأعلى عادة التي يدفعونها، ومن خلال مصروفاتهم اليومية والمعيشية. كما يرتبط حراك الطلاب بالتنافسية، إذ يوجد ارتباط إيجابي بين نصيب الدولة من الطلاب الدوليين ومؤشر التنافسية العالمية لديها.

(٢) تحسين الجودة: ثمة ارتباط وثيق بين التدويل وجودة التعليم الجامعي. إذ يساهم التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي، وتساهم الجودة في دفع تنقل الطلاب. كما أن تحسين البعد الدولي في التدريس والبحث والخدمات ينتج قيمة مضافة لجودة نظم التعليم العالي. فالتبادل بين الأقران، وطرق التدريس المعدلة، والحلول الابتكارية، وإدخال معايير مشتركة وبناء جماعات ممارسة،

والتعلم المتبادل، واكتساب لغة أجنبية، تساعد كلها في تحسين جودة التعليم الجامعي. ويفترض أن يساهم التعاون والتبادل الدوليان في رفع جودة العمليات والمخرجات على مستويات الفرد والمشروع والمؤسسة وحتى النظام. وقد وجد أن الزيادات في التدويل ترتبط إيجابيا بزيادات في جودة نظام التعليم، لا سيما عندما تركز على ما يسمى قيم ومهارات القرن الحادي والعشرين (المهارات المعرفية، والمهارات الاجتماعية- الوجدانية، والمهارات التقنية والمرتبطة بالوظيفة، والمهارات الرقمية)، ما يمكن شباب اليوم من تلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية. مما يؤكد ذلك أن هناك ارتباط واضح بين ترتيب الدولة على مؤشر التنافسية العالمية وترتيب جامعاتها في تصنيفات الجامعات من ناحية وتدويل تعليمها العالي من ناحية أخرى بل إن قيادات قطاع الأعمال يرون أن جودة التعليم الجامعي ترتبط بحصته من الطلاب الدوليين.

(٣) النفوذ والتأثير (influence): يساعد التدويل في تعزيز تأثير الدولة ونفوذها وسمعتها على المستوى الدولي. كما أن تنقل الطلاب وغيرها من أشكال التعاون والتبادل تبني روابط أقوى بين الدول. بل إن دولاً كثيرة تبنت الامتداد الدولي للتعليم العالي باعتباره مكونا أساسيا في سياساتها الخارجية وعملياتها الدبلوماسية، ومن أمثلة ذلك إنشاء الأقطاب الثقافية والأكاديمية الدولية.

(٤) دعم إمكانية التوظيف من خلال تحسين المهارات: يحسن التدويل مهارات الطلاب وإمكانية توظيفهم. فالعولمة والتحول الرقمي وأسواق العمل سريعة التغير تطور طبيعة العمل والمهارات المطلوبة للعمل، مع تنامي التأكيد على مهارات القرن الحادي والعشرين أو المهارات "الناعمة". وقد وجد أن الدراسة في الخارج وتدويل النشاطات "في الداخل" تعزز هذه المهارات، وتزيد إمكانية

توظيف الطلاب، وتزيد رصيد رأس المال البشري. ومن ذلك أنه قد وجد أن برنامج الدراسة في الخارج المسمى إيرازموس رفع من فرص توظيف الخريجين وقلل مستويات البطالة بينهم.

وحدد الحوالي (٢٠٢٣: ٣٤) فوائد تدويل التعليم العالي في:

١. تقليص الفجوة المعرفية بين الجامعات في الدول المتقدمة والنامية، والحد من هجرة الكفاءات العلمية بإنشاء أقطاب تميز في مختلف الدول.
٢. بناء قدرات تنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي لتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتقنية.
٣. رفع مستوى الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير الناقد وتبادل القضايا الأكاديمية عبر الحدود.
٤. الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والنامية، بإيجاد شبكات تدعم التعاون في التدريس والبحث وخدمة المجتمع.
٥. تعزيز التعاون الفكري والعلمي عن طريق أعمال التوأمة والتبادل الأكاديمي.
٦. إنشاء تحالفات استراتيجية بين الجامعات لتكوين علاقات دولية مميزة من خلال البحث المشترك وتبادل الطلاب وغيرها.
٧. تحقيق السلم والأمن العالميين والمواطنة العالمية كطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد ميز الرويثي (٢٠٢٣: ٢٤٧) في فوائد تدويل التعليم الجامعي بين:

(١) **المستوى الفردي**، إذ يمكن للتدويل أن يساعد الطلاب على تحقيق أهدافهم، من خلال الحصول على التعليم الجيد ومواصلة البحث والتعلم. كما يساعد التدويل أعضاء هيئة التدريس والقيادات والإداريين في تعزيز قدراتهم ومهاراتهم

وتحفيز التفكير الاستراتيجي، واكتساب الوعي بالقضايا العالمية، وطرق عمل النظم التعليمية في البلدان والثقافات المختلفة.

(٢) **المستوى المؤسسي:** يساعد التدويل في تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمؤسسة، وتحسين نوعية برامجها، وتوفير الدخل، وتطوير الروابط والشبكات الدولية، وتعزيز القدرة المؤسسية والنفوذ، إضافة إلى وضوح الرؤية الوطنية والدولية، من خلال الشراكات واتساع حجم المجتمع الأكاديمي وأنشطته، وتعبئة الموارد الفكرية الداخلية، وتطوير مجموعات بحثية أقوى.

(٣) **المستوى الوطني الحكومي:** يمكن للتدويل أن يطور أنظمة الجامعة ضمن إطار عالمي أوسع، وإنتاج قوة عاملة ماهرة، مع زيادة الوعي العالمي، وتوفير الكفاءات متعددة الثقافات، واستخدام الأموال العامة للتعليم الجامعي في تعزيز المشاركة الوطنية في عالم اقتصاد المعرفة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية، وبناء الأمة، وبناء شبكة تحالفات دولية واسعة.

وإلى جانب الفوائد الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد ككل من تدويل التعليم الجامعي من قبيل تحسين أداء الاقتصاد، ودمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني بزيادات الصادرات الخدمية، وتحسين مخرجات الخريجين في سوق العمل، ثمة دافع أساسي ينهز الجامعات للتدويل، هو تحصيل العائدات. فقد حدث تحول من المبررات السياسية للتدويل إلى المبررات الاقتصادية. وباتت أغلب الدول تسعى إلى التدويل من أجل الفائدة الاقتصادية كنوع من النشاط التجاري التصديري ومصدراً لتوليد الدخل من خلال الاستغلال التجاري للتعليم العالي (commercialization) (de Wit & Hunter, 2015: 43).

يولد الطلاب الدوليون الدخل من خلال المصروفات الدراسية الأعلى عادة التي يدفعونها، من خلال مصروفاتهم اليومية والمعيشية. وقد ذكر تقرير في العام ٢٠١٤ في فرنسا أن تكلفة استضافة الطلاب الدوليين على الدولة بلغت ٣ مليار يورو، وفي المقابل قدم هؤلاء الطلاب للاقتصاد الفرنسي نحو ٤.٦٥ مليار يورو. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٧-٢٠١٨، ساهم الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة البالغ عددهم أكثر من مليون طالب ما يعادل ٣٤.٧ مليار يورو للاقتصاد الوطني، ودعموا نحو نصف مليون وظيفة. وفي كندا بلغت قيمة الخدمات التعليمية الدولية في العام ٢٠١٥ مقاسة بإجمالي إنفاق الطلاب الدوليين (البالغ ٨.٤ مليار يورو) ١٢.٥% من الصادرات الخدمية الكندية إلى العالم، وارتفعت في العام التالي إلى ١٤.٥%. وساهم التعليم الدولي في أستراليا في العام ٢٠١٧ بأكثر من ٣٢ مليار دولار أسترالي (نحو ٢٠ مليار يورو) في الاقتصاد، ما جعله أكبر ثالث مصدر للدخل التصديري بعد الحديد والفحم (International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 34-35). وحققت إنجلترا ١٤.١ مليار جنيه إسترليني من الصادرات التعليمية، ومن المتوقع أن تبلغ ٢٧ مليار بحلول العام ٢٠٢٥ (الجبوري، العيساوي، ٢٠٢٠: ٣٢١-٣٢٢).

جعل ذلك من التعليم العالي صناعة تنافسية تتسابق الدول والجامعات على اقتناص نصيبها منها من خلال تعليم الطلاب الدوليين خارج حدودها أو داخلها. ومع أن استقطاب الطلاب الدوليين أحد أشكال تدويل التعليم الجامعي، فإن نجاح الدولة أو الجامعة فيه يعزز المزيد من تدويل الجامعات والتعليم العالي، إذ يعد هو نفسه من أهم وسائل تحسين سمعة الجامعة والنظام التعليمي وتنافسيته، بل إن نصيب الدولة من الطلاب الدوليين يرتبط إيجابياً بمؤشر التنافسية العالمية للدولة.

وفي ضوء مناقشة دوافع التدويل وفوائده، وكذلك صيغه وأشكاله، وبغرض تحديد الخطوط العريضة لأبعاد جودة التعليم الجامعي التي ستقوم أداة الدراسة الميدانية بتقييمها من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، يمكن تحديد مساهمة التدويل في جودة التعليم الجامعي في الجوانب التالية:

تدويل مدخلات الجامعة: يطال تدويل التعليم الجامعي كل مدخلات الجامعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، بأن يرسلهم للخارج أو يستقطبهم من الخارج، أو يوظفهم في برامج مشتركة، ويطال المناهج والبرامج التعليمية التي تستورد من مؤسسات مناظرة أو توفق معها، والبنية التحتية المادية من مختبرات وتقنيات لا غنى عنها للتدويل، والسياسات الموجهة للجامعة التي يجب توفيقها مع متطلبات التدويل، والقيادات التي يجب أن تكون ذات رؤية طموحة ومنفتحة للتدويل.

تدويل عمليات الجامعة: يطال تدويل التعليم الجامعي تكوين جماعة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، باستقطاب طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين دوليين، أو إيفاد طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين إلى جامعات أجنبية، أو الشراكة في تعليم طلاب مؤسستين، أو حصول الطلاب على جزء من مقرراتهم من مؤسسة مناظرة. ويطال عمليات التدريس والتعلم، ونظام التقويم، وأخذ المقررات، وإنتاج البحوث، ومتابعة جودة العملية التعليمية، حيث يفترض أن تحدث هذه كلها من خلال الشراكة أو التعاون مع مؤسسات مناظرة، وأن تكون في مستواها في الجامعات العالمية الرائدة.

تدويل مخرجات الجامعة: ينتج تدويل التعليم الجامعي خريجين في مستوى نظرائهم في الجامعات العالمية الرائدة، ويرفع مستوى إعدادهم لسوق العمل، ويعطيهم شهادات معترف بها من المؤسسات الشريكة، أو شهادات مزدوجة أو فردية من مؤسستين، أو شهادة من مؤسسة واعتراف من أخرى، فيفتح لهم أسواق عمل جديدة ويؤهلهم لاستكمال الدراسة بالخارج، ويحسن مخرجاتهم في سوق العمل، ويرفع

تصنيف الجامعة ومكانتها بين الجامعات، ويشجع الجامعات على الشراكة والتعاون مع الجامعة في مختلف الجوانب، ويحسن من إنتاج الجامعة البحثي كمًا ونوعًا، ويعزز خدمة الجامعة لمجتمعها المحلي وانخراطها في المجتمع الدولي وعالم التعليم العالي المعولم.

خامسا: معوقات تدويل التعليم الجامعي وآثاره السلبية.

لكن على الرغم جاذبية تدويل التعليم الجامعي وفوائده الكثيرة وتسابق الدول والجامعات عليه، ثمة معوقات تحد من انتشاره، أولها وأشدها هو تعقيد مفهوم تدويل التعليم الجامعي نفسه وتعدد جوانبه وتشابكها، ما جعله مفهوماً غامضاً وملتبساً وجعل البعض يقصرونه على استقطاب الطلاب الدوليين لغرض اقتصادي دون مراعاة جودة التقديم والمنتج. ومنها أيضاً الاضطراب السياسي وضعف الاقتصاد الوطني وضعف التمويل الجامعي، ما يعيق نقل المعرفة ويؤدي إلى هجرة الأدمغة وضعف استقطاب الطلاب والباحثين الدوليين. ومن هذه التحديات كذلك عدم وجود استراتيجية للتدويل وضعف القيادة العليا وتدني ثقافة التدويل وتطبيق برامج تدويل غير منتظمة، وضعف تضمين البعد الدولي في البرامج والمناهج (الحوالي، ٢٠٢٣: ٣٥).

ومن المؤلفين من صنف معوقات التدويل إلى معوقات أكاديمية، ومنها عدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس ومقاومتهم، وأن التدويل قد يضعف من سمعة المؤسسة، في حال كانت البرامج الخارجية لا تفي بمعايير القبول والمحتوى والتقديم، ومعوقات اقتصادية، منها ارتفاع تكلفة المبادرة الدولية وخطورتها، وانخفاض الدعم من الخريجين الدوليين (Hawawini, 2011).

وثمة عوامل كثيرة أخرى تؤثر على تنقل الطلاب وقراراتهم، منها لغة التدريس في المؤسسة المضيفة، وحجم المصروفات الدراسية في المؤسسة المضيفة، وجودة

البرامج وسمعتها، ومتطلبات الاختبار المعيارية، وسياسات الهجرة وسهولة على الحصول على التأشيرة، والبيئة الاجتماعية الاقتصادية للدولة المضيفة (International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 25). ومن العوائق أيضا نقص الموارد المالية، ونقص الخبرة والمعرفة لدى أعضاء هيئة التدريس والإداريين، نقص التمويل العام لبرامج التدويل (Egron-Polak & Hudson, 2014).

وقد حدد خان وعمران وبانك (Khan, Omrane & Bank, 2016: 6-7) العوامل التي تعيق تدويل التعليم العالي في:

١. قد يشجع التدويل الجامعات على الاندفاع إلى الأماكن الجاذبة (الأقطاب والمدن الأكاديمية ومدن المعرفة) في الدول المضيفة، ويؤدي إلى عرض زائد للتعليم، ما يؤدي بدوره إلى تراجع الجودة.
٢. نقص اللغات الأجنبية الذي يعيق الطلاب خارج بلادهم، ويعيق برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس والتعاون البحثي.
٣. تمويل تكاليف الانتقال والإقامة والرسوم الجامعية وغيرها.
٤. القيادة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي قد لا تتحلى بالقدر الكافي من التطلع إلى المستقبل والكفاءة، وقد لا تتخذ المبادرات وقد لا تدعم ولا تنفذ برامج التدويل باعتبارها من أولوياتها كقيادة.

وبعيداً عن المعوقات التي تحدّ من إطلاق ممارسات تدويل التعليم الجامعي وتوسعها، ثمة آثار سلبية يمكن أن تنتج عن التدويل بعد تفعيله، من أهمها أنه قد يؤثر سلباً على جودة التعليم عندما تكون عين نظام التعليم العالي على تحقيق علاقات جيدة أو حوار مع الدول الأخرى أو غير ذلك من الأهداف السياسية (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022). وفي هذه الحالة تقبل الجامعة طلاباً دون المستوى أكاديميا ولغويا، ما يهدد العملية التعليمية برمتها.

فهؤلاء الطلاب أما يتخلفون أو يتسربون، لكنهم في كل الحالات يضرون بجودة العملية التعليمية (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022).

وثمة من أكد على آثار سلبية جسيمة للتدويل تتمثل في نزيف العقول، وتسليع التعليم وتحويله إلى تجارة، والاستفادة غير المتساوية من التدويل بين الدول والشركاء، وبالتالي توسيع الفجوات (الجودة والمكانة والقدرة المؤسسية) بين مؤسسات التعليم العالي داخل الدولة الواحدة (Marinoni & Cardona, 2024).

قد يتسبب تدويل التعليم العالي– إذن– في تعزيز النخبوية أو التفاوت الاجتماعي ضمن مؤسسات التعليم العالي في الدولة الواحدة، إذ يعطي ميزة لمن يستطيعون تحمل مصروفات الدراسة في الجامعات النخبوية المميزة على من عداهم، ولمؤسسات التعليم العالي التي تملك المال اللازم لاستقطاب أفضل أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022).

المحور الثاني: نماذج لتدويل التعليم الجامعي

إن صيغ تدويل التعليم الجامعي وأشكاله وأبعاده متعددة إلى حد مربك كما جاء في قسم سابق من الدراسة. تعرض الدراسة في هذا القسم ثلاثة نماذج شديدة الاختلاف للتدويل، أولها يقوم في الأساس على تنقل وتبادل الطلاب بين الجامعات، وهو برنامج إيزازموس الأوروبي، ويقوم الثاني على استيراد الفروع الخارجية للجامعات، وهو نموذج دولتي قطر والإمارات، ويقوم الثالث على تدويل الجامعات الوطنية، وهو المملكة العربية السعودية.

أولا: برنامج إيرازموس

أنشئ برنامج إيرازموس (ERASMUS) في العام ١٩٨٧ برعاية المفوضية الأوروبية لتبادل الطلاب بين الجامعات الأوروبية، حيث يأخذ الطلاب عددا من المقررات في مؤسسات أوروبية مناظرة. ويخدم البرنامج أكثر من عشرة آلاف طالب

متنقل وعددا كبيرا من أعضاء هيئة التدريس على مستوى العالم سنويا. يتغير اسم البرنامج كل سبع سنوات، ومعه نوعية النشاطات ومداها، وكان من بين نسخه برنامجي سقراط (SOCRATES) وتمبوس (TEMPUS)، وهي مشروعات لتنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وإنشاء برامج إقليمية (Mostafa, 2024: 33-34) .

عمل البرنامج في نسخته إيرازموس موندس (Erasmus Mundus) بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ على تعزيز التعليم العالي الأوروبي، وتحسين الأفاق المهنية للطلاب، وتعزيز التبادل بين أوروبا ومناطق أخرى، منها العالم العربي. وقام البرنامج من خلال مجموعة من المنح التنافسية تعرف باسم أكشن ٢ (Action 2) بتمويل شراكات بين الجامعات الأوروبية وغير الأوروبية، منها جامعات في شمال أفريقيا، من بينها مصر. وهناك برنامج آخر يسمى ابن بطوطة، يستهدف بناء الروابط بين الجامعات من خلال النشاطات التدريبية، مول ٢٨٥ طالبا على مستوى العالم للدراسة في ١٩ جامعة شريكة، ٨ منها في أوروبا، ١١ في شمال أفريقيا (CHE Consult et., 2014).

ومنذ العام ٢٠١٤ الذي تغير فيه اسم البرنامج إلى إيرازموس بلس (Erasmus Plus)، بدأ يعطي الطلاب الأوروبيين تمويلا للدراسة في شمال أفريقيا من خلال برنامج الإدريسي ٢. يدعم برامج إيرازموس في إصداراته المختلفة تطوير التعليم في شمال أفريقيا، بما يتوافق مع أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، التي تنص على أن التعليم العالي من أجل التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا سيؤدي إلى تقليل ضغط للهجرة وخلق شركاء تجاريين أقوى للدول الأوروبية (CHE Consult et., 2014).

وثمة تقييمات كثيرة للبرنامج تؤكد دوره القوي في تحسين تعلم الطلاب وإعدادهم للعيش والعمل في الثقافات المختلفة، والأهم بين الجميع دوره في تحسين فرص توظيف الخريجين، إذ يكتسب هؤلاء الخريجين، إلى جانب المعرفة

التخصصية، مهارات عامة يثمنها أرباب الأعمال، مما يجعل مخرجاتهم أفضل عن غيرهم في سوق العمل، ويجعلهم أقل عرضة للبطالة (CHE Consult et., 2014).

ثانيا: قطر والإمارات العربية المتحدة

نجحت دولتا قطر والإمارات العربية المتحدة، من خلال تقديم تسهيلات للجامعات العالمية لفتح فروع لها في البلاد، في تحويل أنفسها إلى أقطاب تعليمية (educational hubs) وأقطاب للتدريب والبحث والابتكار، حيث يستضيف البلدان عددا كبيرا من فروع الجامعات الأجنبية في مناطق مجمعة مثل المدينة التعليمية في قطر وقرية المعرفة في دبي وقرية مصدر في أبو ظبي. ومن خلال ذلك أصبحت نسبة الطلاب الدوليين الداخلين في الإمارات ٤٨.٦% وفي قطر ٣٥.٨% بين أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ (International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 18).

يندرج نوع تدويل التعليم الجامعي الذي نفذته الدولتان ضمن صيغ تنقل البرامج (program mobility) وتنقل مقدمي التعليم العالي (provider mobility) في شكل الفروع الخارجية للجامعات أو نماذج الترخيص عبر الحدود الوطنية الذي يعرف في الأدبيات باسم التعليم العابر للحدود. وتعد منطقة الخليج هي المنطقة الأنشط في العالم في هذا النوع من التعليم، إذ جذبت المنطقة جامعات غربية مرموقة ورفيعة المستوى. فما بين نحو ٣٣١ فرعا خارجيا للجامعات حول العالم، تضم الإمارات وحدها ٤١ فرعا، وقطر ١١ فرعا، في مقابل ٣٦ فرعا في الصين على ضخامتها (Buckner, 2023: 66).

تعد المدينة التعليمية في قطر أول قطب تعليمي في المنطقة، أنشئ بهدف نقل قطر بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز وتحويلها إلى اقتصاد قائم على المعرفة،

بإعداد المواطنين بتعليم جيد لسوق عمل يشكل المغتربون فيه ٩٥% من العاملين (عدد المواطنين ٣٠٠ ألف). تستضيف المدينة التعليمية حاليا ١١ جامعة من جميع أنحاء العالم، منها جامعة فرجينيا كومونولث (Virginia Commonwealth University)، وكلية الطب وايل كورنيل (Weill Cornell Medicine) وجامعة كارنيجي ميلون (Carnegie Mellon University) وجامعة نورث ويسترن (Northwestern University) وكلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون (Georgetown University) وجامعة تكساس إيه آند إم (Texas A&M University) وكلية لندن الجامعية (University College London) وجامعة إتش أي سي باريس (HEC Paris) (Buckner, 2023: 67).

وعلى غرار المدينة التعليمية القطرية، أنشأت دبي "قرية المعرفة" لاستضافة فروع للجامعات العالمية، وتستضيف حاليا العشرات من فروع الجامعات، وتستهدف نحو ٩٠% من المقيمين في دبي من غير المواطنين. ومن أهم فروع الجامعات في دبي: الجامعة الأمريكية في دبي (١٩٩٥)، وجامعة أميتي Amity University الهندية (٢٠١١)، ومعهد بيرلا للتقنية بيتس بيلاني Birla Institute of Technology BITS Pilani (٢٠٠٠)، والجامعة البريطانية في دبي (٢٠٠٤)، وكامبريدج كوليدج إنترناشنل Cambridge College International (٢٠٠٧)، وسيتي يونيفيرستي لندان City University London (٢٠٠٧)، ومدرسة مانشستر لإدارة الأعمال Manchester Business School, (٢٠٠٥) وغيرها الكثير (Knowledge and Human Development Authority, 2013)

تمثل الهدف من استضافة هذه الجامعات الدولية في رفع جودة التعليم وتقديم نموذج محدد للتدريب، واتخاذها رمزا لالتزام الدولة بالمشاركة العالمية، ورمزا

للحداثة وتوزيع الثروات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقدرة التنافسية الإقليمية والدولية والمكانة (Buckner, 2023: 67).

لكن ذلك حدث بإنفاق ضخم لا يتناسب مع المردود منه. فجامعة نيويورك أبو ظبي على سبيل المثال كلفت دولة قطر مليار دولار، وما تزال قطر تنفق على الجامعة بسخاء لإغراء الطلاب من جامعات النخبة المعروفة بالاسم آيفي ليغ (Ivy League) وغيرها من الكليات العليا للانتقال إلى فروع الإمارات. وقدمت قطر لجماعة كورنيل مبلغ ٧٥٠ مليون دولار خلال العقد الأول (٢٠٠١-٢٠١١) لإنشاء كلية الطب في الدوحة. وأنفقت في العام ٢٠١٤ نحو ٣٢٠ مليون دولار على المدينة التعليمية، منها ١٢١.٧ مليون دولار لجامعة كورنيل، وجامعة جورج تاون ٥٩.٥ مليون دولار، ونورث ويسترن ٤٥.٣ مليون دولار. وما تزال المدينة تحصل على تمويلها من مؤسسة قطر، وليس متوقعا أن يتغير ذلك قريبا (Buckner, 2023: 56-67).

ورغم التقييمات السلبية الكثيرة لهذا النموذج في تدويل التعليم الجامعي، فقد نجح حتى الآن في تشغيل هذه الجامعات بغالبية من الطلاب المحليين (قطر)، وتجاوز عائق اللغة لدى الطلاب المحليين، وقبل كل في الارتقاء بجودة التعليم على مستوياته كافة، كما يظهر في تقييمات التعليم الدولية.

ثالثا: المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية نموذجاً آخر للتدويل في البلاد العربية، حيث تعهدت قضية تدويل التعليم الجامعي، بغية تحقيق التنافسية، ورفع مستوى جامعاتها في تقييمات التعليم الدولية، وإيصال بعض جامعاتها إلى مصاف الجامعات الريادية الأولى في العالم. فقامت من أجل ذلك بالإجراءات والمبادرات التالية (حجاز، ٢٠٢٢: ٦٩١):

١. إنشاء المجالس والهيئات الاستشارية الدولية: تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على مستوى التنافس الدولي. يضم المجلس نخبة من الرواد البارزين عالميا في الفكر والتعليم العالي والصناعة والإنتاج.
٢. مراكز التميز البحثي: لتشجيع الجامعات على الاهتمام بالنشاط البحثي والتطوير.
٣. اتخاذ جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية نموذجا للجامعة الدولية، إذ أنشأت على أسس تنظيمية وأكاديمية عالمية واستقلالية كاملة في تشكيل مجلس أمناء الجامعة.
٤. برامج التوأمة: عقد اتفاقات توأمة مع الكثير من الجامعات العالمية، للتعاون على مختلف مستويات عمل الجامعة، من برامج أكاديمية وتبادل طلاب وتعاون إداري.
٥. الابتعاث الخارجي: لرفع مستوى أعضاء هيئة التدريس وتعليمهم وعلاقاتهم ومنظوراتهم الدولية.
٦. مبادرات الجودة الطوعية: لتحسين جودة التعليم جعله في مصاف الجامعات العالمية الرائدة.
٧. الإدارة العامة للتعاون الدولي: أنشأت لإدارة عملية التدويل وحثه وتشجيع مشروعات التدويل في الجامعات من خلال عقد الاتفاقات وتيسير سبل التعاون، وإدارة الاتفاقيات واللجان المشتركة، وإدارة المعارض.

ولا شك أن ذلك قد ساهم في تحسين جودة التعليم في المملكة وتحسين تنافسية تعليمها، بشقيه الجامعي وما قبل الجامعي، في تصنيفات التعليم الدولية.

المحور الثالث: الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري

بدأ التعليم الحديث في مصر دوليًا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ كان رواده وأساتذته من المبعوثين إلى أوروبا، وصيغ من حيث المناهج وطرق التدريس والإدارة على غرار المؤسسة التعليمية الحديثة التي تعلم فيها هؤلاء المبتعثون في أوروبا، بل إن الكثير من الكليات المبكرة قامت على أيدي أساتذة أجانب، مثل كلوت بك الذي أنشأ مدرسة قصر العيني للطب. وكذلك نشأت الجامعة المصرية الأولى (جامعة الملك فؤاد، ولاحقا جامعة القاهرة) في العام ١٩٠٨ على أكتاف أعضاء هيئة تدريس تلقوا تعليمهم في الخارج، وصاغوا برامج الكليات على غرار نظيراتها في الغرب. وكانت ثاني جامعة تنشأ في مصر جامعة أجنبية، هي الجامعة الأمريكية في القاهرة التي بدأت في العام ١٩١٩ كمدرسة تبشيرية يسوعية.

وعلى مدار القرن التالي توسع نظام التعليم العالي المصري من حيث عدد الجامعات وأنواعها وأعداد الطلاب المقيدين. وكان التدويل دائما جزءا من أهداف هذا النظام وآليات عمله. فنصت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ للعام ١٩٧٢ على أهمية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية. ووقعت مصر في العام ١٩٨٠ اتفاقية لترابط الجامعات المصرية والأمريكية، لتكون نموذجا للمشروعات البحثية المشتركة (الدجدج، ٢٠١٦: ٣٦٤).

وقد تكثفت جهود تدويل التعليم الجامعي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبلغت أوجها خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، كما يتكشف في إنشاء عدد كبير من الجامعات الخاصة والأجنبية، وهي الجهود التي يمكن إرجاعها

إلى ضغوط التنافسية الدولية في مجال التعليم العالي، وعلى رأسها تقييمات التعليم الدولية، التي دفعت سياسات التعليم العالي إلى محاولة التطوير من خلال استيراد الجامعات العالمية ذات التنافسية العالية، وتشجيع أعمال التعاون والشراكة والتوأمة مع الجامعات الأجنبية، والاحتفاظ بالطلاب المصريين من خريجي الثانوية العامة الذين أخذ كثير منهم، ينتقلون إلى جامعات شرق أوروبا للحصول على الدرجة الجامعية، فضلاً عن استقطاب نصيب من الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات المصرية بمختلف أنواعها.

وخلال العقد الأخير، ثمة حدثان على المستوى الوطني يشكلان أهمية خاصة، هما إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج إصلاح التعليم الجديد الذي يعرف بالاسم التعليم ٢.٠ الذي تلاه إصدار القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع الجامعات الدولية في مصر. تستهدف استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ تنويع الاقتصاد المصري، وزيادة التوظيف في القطاع الخاص وتنمية ريادة الأعمال، وتنمية صناعات المعلومات الجديدة. والركيزة السابعة من الاستراتيجية مخصصة لنظام التعليم والتدريب، وتتخذ من البحث والابتكار أساسا لها (UNIMED, 2021: 34).

وأخذت سياسات التعليم العالي المصري تسترشد بهدف تدويل هذا التعليم الذي جاءت أهدافه الاستراتيجية في رؤية مصر ٢٠٢٣ تصب جميعها في اتجاه تدويله، كما يبيّن الجدول التالي.

الجدول (٢) الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في رؤية مصر ٢٠٢٣ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦: ١٤٠)

الهدف	المؤشرات
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية. تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين. دعم وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات. تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في هذه الجوانب. تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم. التوصل إلى الصيغ التقنية والإلكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أفراد المجتمع.
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي. تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية.
تحسين تنافسية نظم التعليم ومخرجاته	تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم الدولية. تفعيل العلاقة الدينامية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الحكومة المصرية على رفع جاذبية نظام التعليم العالي المصري في الخارج، بغية الاحتفاظ بالطلاب المصريين في الداخل، وتحويل مصر إلى قطب للتعليم العالي. لذلك توسعت مصر خلال السنوات الأخيرة في استضافة الكثير من الجامعات الأجنبية المرموقة، إضافة إلى الجامعات الأجنبية الأقدم، وما يزال عدد الجامعات الخاصة والأهلية في ازدياد، حتى بلغ عدد الجامعات الأجنبية والخاصة والأهلية ٦٩ جامعة في مقابل ٢٨ جامعة حكومية وجامعة الأزهر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣: ٢٤٠). ووضعت رؤية

مصر ٢٠٣٠ لنفسها هدف زيادة عدد الطلاب الدوليين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي إلى ٣% من إجمالي القيد بحلول العام ٢٠٢٠، ثم إلى ٦% بحلول العام ٢٠٣٠ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢: ٤٨).

تكشف مراجعة الجهود التي تقوم بها مصر لتدويل التعليم الجامعي أنها تسير في ثلاثة مسارات:

(١) استقطاب الكثير من الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم للاستفادة من خبراتها ورفع جودة التعليم وتنافسيته وتنافسية الخريجين.

(٢) توسيع أعمال الشراكة والتعاون والتبادل بين الجامعات المصرية والأجنبية.

(٣) التوسع في استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات المصرية على اختلاف أنواعها.

وهي الجهود التي تتناولها الدراسة بشيء من التفصيل فيما يلي.

أولا: استقطاب الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم للاستفادة من خبراتها ورفع جودة التعليم وتنافسيته وتنافسية الخريجين

على الصعيد الأول للجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي، شهدت مؤسسات التعليم العالي توسعاً كبيراً خلال العقود الأخيرة، كان أبرزها التوسع الكبير في عدد الجامعات الخاصة والأهلية والأجنبية (فروع الجامعات الأجنبية)، كما يبيّن الجدول التالي.

الجدول (٣) تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي بحسب النوع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣: ٢٤٠).

العام الجامعي	الجامعات الحكومية والأزهر		الجامعات الخاصة*		المعاهد العليا الخاصة	الأكاديميات	المعاهد الفنية فوق المتوسطة		المعاهد المتنوعة
	الجامعات	الكليات	الجامعات	الكليات			الحكومية	الخاصة	
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٨	٥١٣	٢٥	١٥٣	١٥٠	٤	٧٨	١٠	٥
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٨	٥٢٩	٢٦	١٦٧	١٥٢	٤	٧٩	١١	٦
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٨	٥٤٤	٢٨	٢٠٦	١٥٤	٤	٧٨	١١	١١
٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٨	٥٤٦	٣٧	٢٦٢	١٥٢	٤	٨٣	١١	١١
٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٨	٥٤٧	٦٩	٣٧٩	١٥٦	٤	٨٢	١١	١٦

* تشمل الجامعات التكنولوجية وفروع الجامعات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.

يبيّن الجدول السابق أن نظام التعليم العالي المصري يضم أنواعاً مختلفة من المؤسسات، منها الجامعات الحكومية الخاصة، وجامعة الأزهر الضخمة التي تنتشر كلياتها ومعاهدها في مختلف ربوع الجمهورية، والجامعات الخاصة الجامعات الأهلية والجامعات التي تنظمها قوانين واتفاقيات خاصة. كانت الزيادة في عدد الجامعات في مصر خلال السنوات الأخير كلها في الجامعات الأجنبية والخاصة والأهلية على التوالي، التي ارتفع عددها من ٢٥ جامعة في العام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٦٩ جامعة في العام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، في مقابل ثبات عدد الجامعات الحكومية دون أي زيادة. كان الهدف من هذا التوجه السياسي هو رفع جودة التعليم العالي، وإشراك القطاع الخاص في توفيره، وأيضاً تدويل التعليم الجامعي من خلال استضافة فروع الجامعات الأجنبية، وإطلاق الجامعات الخاصة، واستقطاب الطلاب الدوليين.

وتستضيف مصر حالياً الكثير من الجامعات الدولية. تشمل الجامعات الأجنبية الأقدم في مصر الجامعة الأمريكية (١٩١٩)، والجامعة الألمانية الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة (٢٠١٨)، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٠)، وجامعة أسلسكا (١٩٩٧)، وجامعة برلين الدولية بالجونة (٢٠٠٦)، والجامعة الألمانية (٢٠٠٥)، وجامعة الأهرام الكندية (٢٠٠٥)، والجامعة البريطانية في مصر (٢٠٠٥)، والجامعة الفرنسية (٢٠٠٤)، والجامعة العربية المفتوحة (٢٠٠٣)، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (١٩٧٢) (مخلوف، ٢٠١٥: ١٣٢-١٣٣).

ثم شهدت السنوات القليلة الماضية إنشاء الكثير من الجامعات الأجنبية الجديدة ذات المكانة الدولية المرموقة، منها الجامعة الكندية (٢٠١٩)، وهي فرع لجامعة جزيرة الأمير إدوارد، وجامعة كوفنتري (٢٠١٩)، وجامعة هيرتفوردشاير (٢٠١٩) (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢).

أحدثت هذه الجامعات الأجنبية والخاصة طفرة في عدد الجامعات المصرية، ويفترض أن تشكل طفرة في جودة التعليم العالي ومخرجاته، وإن كان دورها في استقطاب الطلاب الدوليين ما يزال ضعيفا، مقارنة بالجامعات الحكومية، كما يتكشف من عرض المسار الثالث للجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي فيما يلي.

ثانياً: توسيع أعمال الشراكة والتعاون والتبادل بين الجامعات المصرية والأجنبية.

تعمل مبادرات تدويل التعليم الجامعي في مصر على ثلاثة مستويات متمايزة. أولاً، تضع الحكومة مبادراتها وتمويلها بهدف تيسير انتقال المعلومات وجعل التعليم المصري جاذباً. ثانياً، تشارك الحكومة المركزية في عدد اتفاقات التعاون والتطوير الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تشمل جوانب التعليم العالي والبحث وتنمية المهارات. ثالثاً، تنفذ مبادرات التدويل من خلال الشراكات بين الجامعات المصرية وجامعات في دول أجنبية.

أنشأت وزارة التعليم العالي مكتب إيرازموس الوطني (National Erasmus+ Office) ليتولى مهمة توعية الجامعات بأهمية وجود مكتب جيد التنظيم لتنسيق العلاقات والنشاطات الدولية ودعمها، وتقديم الدعم لعملية تدويل الجامعات من خلال تسهيل عمليات التبادل مع مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، والإشراف على عمليات مثل اختيار الطلاب، وإجراءات متابعة تنقل الطلاب، والتأكيد على أهمية وجود إداريين ذوي رؤية دولية ومكتب للعلاقات الدولية جيد الارتباطات في كل جامعة. يؤدي المركز هذا الدور من خلال عقد جلسات معلومات ولقاءات ثنائية مع الجامعات المصرية، يقوم المركز خلالها باطلاع إدارة الجامعات على فرص التبادل والتنقل المتاحة. ويقوم المركز بعقد ورش عمل وندوات تستهدف نقل المعرفة والمهارات، مثل طريقة كتابة عرض مشروع (UNIMED, 2021: 44-45).

وقد حرصت وزارة التعليم العالي على عقد اتفاقيات تعاون مع كبرى الجامعات الأجنبية تشمل نماذج اتفاقيات التعاون مع الجامعات الدولية ما يلي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢: ٤٧):

- اتفاقية تعاون بين جامعة العلمين وجامعة ليون الفرنسية.
- اتفاقية تعاون بين كليتي الحقوق بجامعتي عين شمس وليون الفرنسية.
- اتفاقية تعاون بين جامعة الجلالة وجامعة أريزونا ستيت الأمريكية التي تمنح شهادات مزدوجة لكليات الهندسة والعلوم وإدارة الأعمال والإعلام والفنون، وشهادات معترف بها من جامعة أريزونا لكليات الصيدلة والعلاج الطبيعي والتمريض والهندسة الزراعية وعلوم الغذاء، وبرامج مشتركة لكليات الطب وطب الأسنان.

- التجهيز لعقد اتفاقيات بين جامعة المنصورة الجديدة وعدد من الجامعات الدولية منها جامعة ويسترن أونتاريو وشرق لندن وكارولينا الشمالية وغيرها.

من ضمن هذه الشراكات الشراكة بين كلية التجارة بجامعة القاهرة وكلية مارك روبنسون لإدارة الأعمال بجامعة جورجيا استيت يونيفيرستي (J. Mack Robinson College of Business, Georgia State University) التي بدأت في العام ٢٠٠٨. يقدم البرنامج باللغة الإنجليزية، وتعد المناهج تعاونيا لتلبية المعايير العالمية وضمان جودة البرنامج، ويهدف إلى التعامل مع التحديات المعاصرة، وتزويد الطلاب بالخبرات العملية والمهارات اللازمة للتعامل مع القضايا المعقدة في مشهد الأعمال العالمي الحالي، وفي النهاية إعداد الطلاب للنجاح في المستقبل. ويتخرج الطلاب بشهادتين، واحدة من جامعة القاهرة، وأخرى من كلية روبنسون (Mostafa, 2024: 42).

ومن أمثلة هذه الشراكات أيضاً برنامج التعاون الذي أطلق في العام ٢٠١٦ بين كلية أوشن كاونتي كوليدج بجامعة كين (Ocean County College, Kean University) وكلية إدارة الأعمال بجامعة عين شمس كبرنامج يعطي شهادة مزدوجة. يتبنى البرنامج نموذجا هجينا، يأخذ فيه طلاب مختارون من جامعة عين شمس مقررات على الإنترنت في كلية أوشن كاونتي خلال العامين الأولين من برنامج درجة البكالوريوس، ثم يكملون السنة النهائية في كلية أوشن كاونتي. وعلى مدى البرنامج، يستفيد الطلاب منه في جانبين بارزين، أولهما الحصول على خبرة المنهج الأمريكي، ومن ضمن ذلك المحاضرات المشتركة التي يقدمها أعضاء هيئة تدريس أمريكيون، وثانيهماً المشاركة في نشاطات وأعمال تدريس تتوافق مع أهداف الإطار التعليمي المصري. وفي النهاية، يتخرج الطلاب بشهادتين، واحدة من جامعة عين شمس، وأخرى من جامعة كين (Mostafa, 2024: 42).

ثالثا: التوسع في استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات المصرية على اختلاف أنواعها.

يوجد استقطاب الطلاب الدوليين في القلب من الجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي، وذلك لأغراض تعليمية، منها ضمان الجودة والتنافسية ورفع ترتيب مصر في تقييمات التعليم الدولية، ولأغراض اقتصادية تتمثل في العائدات المالية من تصدير خدمة التعليم العالي وتحسين مخرجات الخريجين في سوق العمل، ولأغراض الشرعية السياسية وإظهار الإنجاز السياسي، ولأغراض المنافسة مع الدول الإقليمية. إذ تعمل مصر حاليا على اللحاق بالدول العربية التي سبقتها في استقطاب الطلاب الدوليين، وكذلك للاحتفاظ بالطلاب المصريين الذين بدأوا خلال العقدين الأخيرين ينتقلون إلى الخارج، لا سيما إلى دول أوروبا الشرقية، للحصول على التعليم العالي.

وقد اتخذت مصر عدداً من الإجراءات للتوسع في استقطاب الطلاب الدوليين، حيث نصت استراتيجية "مصر ٢٠٣٠" على أن تكون مصر مركزاً تعليمياً متميزاً في الشرق الأوسط، ووضعت لنفسها هدف زيادة عدد الطلاب الدوليين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي إلى ٣% من إجمالي القيد بحلول العام ٢٠٢٠، ثم إلى ٦% بحلول العام ٢٠٣٠. لذلك اتخذت إجراءات منها (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢: ٤٨):

- تطوير مبنى الإدارة المركزية للطلاب الوافدين.
- تفعيل خدمة استقبال ملفات الطلاب.
- إطلاق خمسة مواقع للتواصل على منصات التواصل الاجتماعي.
- خفض رسوم الدراسة للطلاب الوافدين بالجامعات الحكومية.
- إتاحة فيزا دراسية للطلاب الوافدين.
- تفعيل التحول الرقمي وتمثيل الجامعات المصرية إلكترونيا.

- إطلاق منصة ادرس في مصر.
- تنظيم المنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي.
- المشاركة في المؤتمرات الدولية والأفريقية والعربية للتعليم العالي.

ما تزال مصر تمتلك نظاماً جاذباً للتعليم العالي، لا سيما للطلاب من الدول المجاورة. وتحظى مصر بتدفقات قوية من الجنوب إلى الجنوب خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٩، لا سيما التنقل الداخل للطلاب، والدول الثلاث الأولى هي فلسطين والجزائر وتونس. أما الدول الأوروبية الأعلى في التبادل مع مصر، فهي المملكة المتحدة، ثم بلجيكا، ثم فرنسا. وأغلب الطلاب في مرحلة البكالوريوس ينتقلون طلبا للشهادات، لذلك تكون انتقالاتهم غالبا لأكثر من سنتين. جاء تنقل أعضاء هيئة التدريس في أغلبه إلى الداخل، وجاء أغلبهم من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا، وأغلبهم جاءوا للبحث فقط، مع أن توافدهم للتدريس يرتفع في السنوات الأخيرة. أما تنقل الإداريين، فكله داخل، ومن الدول الأوروبية، لا سيما إيطاليا وفرنسا وإسبانيا (UNIMED, 2021: 108).

لكن على الرغم من النسبة المستهدفة من الطلاب الدوليين (٣% من إجمالي القيد في الجامعات)، فإن عدد الطلاب الدوليين المسجلين في العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ كان ٦٢٣٤٨ طالبا، أي ما نسبته ١.٨٢% من إجمالي الطلاب المقيدين. فعلى الرغم من ازدياد عدد الطلاب الدوليين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا من ٢٢٢٤٥ طالبا في العام ٢٠١٤ إلى ٧٠٥٢٥ في العام ٢٠١٧ بنسبة ٢١٧% وبعائد قدره ١٨٦.٥٥.١١٠ دولارا سنويا، فهي لا تصل إلى النسبة التي حددتها استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وهي ٣% من إجمالي القيد في العام ٢٠٢٠ (حنفي، ٢٠٢٣: ٤٤).

وحتى العام ٢٠٢٣، لم تحقق مصر توسعاً كبيراً في أعداد الطلاب الدوليين، كما يبيّن الجدول التالي.

الجدول (٤) تطور أعداد الطلاب الوافدين في التعليم العالي وفقا لنوع المؤسسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣: ٢٣١)

المؤسسة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
الجامعات الحكومية والأزهر	٤٦٣٥٤	٥٣٥٠٤	٥٣٤٨٣	٦١٣٠٥	٧٨١٢٣
الجامعات الخاصة والأهلية*	٦١٦٦	٦٠٨٩	٥٧٣٩	٥٤٤٤	٥٦٥١
المعاهد العليا الخاصة	١٣٩٦	١٧٠٧	١٨٢٧	١٧٠٠	١٩٢٣
الأكاديميات	١٤٣٩	١٠٤١	١٠٥٨	١٣٥٤	١٠١٩
المعاهد الفنية فوق المتوسطة	١٤٥	١٩٨	٢١٦	١٥٥	٢٠١
المعاهد المتنوعة	٧	١٢	٢٥	٢٥	١٣٢
الإجمالي	٥٥٥٠٧	٦٢٥٤٢	٦٢٣٤٨	٦٩٩٨٣	٨٧٠٤٩

(*) تشمل الجامعات التكنولوجية وفروع الجامعات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.

بحسب الجدول السابق، بلغ عدد الطلاب الوافدين في العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في كل مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها ٨٧٠٤٩ طالباً من إجمالي قيد ٣٣٩٣٠٤٢ طالباً (بنسبة ٢.٦%)، وفي الجامعات الحكومية

والأزهر ٧٨١٢٣ طالباً من إجمالي قيد ٢٤٥٣٩٥٦ طالباً (بنسبة ٣.٢)، وفي الجامعات الأجنبية والخاصة والأهلية ٥٦٥١ طالباً من إجمالي قيد ٢٩٦٨٦٩ طالباً (بنسبة ١.٩%).

مما يلاحظ على هذه البيانات أن الجامعات الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر من الطلاب الدوليين، وهي ٩٠% من إجمالي الطلاب الوافدين، أو ٦٦.٢% باستبعاد جامعة الأزهر. وفي المقابل ما تزال نسبة الطلاب الدوليين في الجامعات الأجنبية والخاصة والأهلية هي الأدنى بين جميع أنواع مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يشكل خطراً تشغيلياً على هذه المؤسسات من ناحية، وهدراً لطاقات وإمكانات كبيرة من ناحية أخرى، وما يؤكد الحاجة إلى تسويق التعليم العالي المصري بمؤسساته الجديدة على المستويين العربي والأسيوي والأفريقي. يبيّن الجدول التالي ترتيب مصر بين عينة من الدول العربية من حيث نسبة الطلاب الدوليين الداخلين والخارجين وصافي التنقل.

الجدول (٥) نسبة الطلاب الدوليين الداخلين والخارجين من إجمالي القيد وصافي التنقل لكل دولة

الدولة	نسبة الطلاب الدوليين الداخلين	نسبة الطلاب الدوليين الخارجين	صافي التنقل
الإمارات العربية المتحدة	٤٨.٦	٦.٦	٦٥.٧٤٥
قطر	٣٥.٨	٢٣.٣	٤.٤٩٨
الأردن	١٤.٣	٨.٣	٢٢.٤٣١
لبنان	٩.٠	٧.٨	٣.٤٣٢
تونس	٢.٢	٧.٩	-١٤.٤٤٠
مصر	١.٨	١.٢	١٩.٦٧٩
المغرب	١.٩	٥.٠	-٣٠.٦٠٦

الدولة	نسبة الطلاب الدوليين الداخلين	نسبة الطلاب الدوليين الخارجين	صافي التنقل
البحرين	١٣.١	١٣.٦	
المملكة العربية السعودية	٤.٧	٥.١	
عمان	٢.٧	١٣.٢	

* معدل التنقل الصافي هو إجمالي عدد الطلاب الوافدين مطروحاً منه إجمالي عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج، ويشير معدل التنقل الصافي السلبي إلى أن عدد الطلاب الذين يسافرون للخارج يفوق عدد الطلاب الدوليين الوافدين.

* بيانات نسبة الطلاب الدوليين الداخلين والخارجين متوسط للأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، وهي مأخوذة من International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020: 55.

* بيانات صافي التنقل للعام ٢٠١٦ فقط، وهي مأخوذة من Buckner, 2023: 66.

يبيّن الجدول السابق أن مصر ما تزال تسبقها بعض الدول العربية في استقطاب الطلاب الدوليين، وإن كان ترتيبها يتحسن كثيرا في صافي التنقل بسبب انخفاض نسبة الطلاب المصريين المنتقلين للخارج. وإجمالا، فإن نسبة الطلاب الدوليين لا تنصف نظام التعليم المصري بسبب ضخامة عدد الطلاب المحليين الذي يناهز نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون طالب، ستكون نسبة الطلاب الدوليين بينهم قليلة مهما زاد عددهم، وذلك مقارنة بنظم تعليم عالي لا يتجاوز قيد الطلاب المحليين فيها بضع عشرات من الآلاف.

المحور الرابع: واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من منظور أعضاء هيئة التدريس

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: هدف الدراسة الميدانية

استهدفت الدراسة الميدانية الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، ونصه: "ما واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة الحالية في أعضاء هيئة التدريس بثلاث جامعات حكومية، هي طنطا والمنصورة وكفر الشيخ.

وبما أن الكليات الطبية، لا سيما كليات الطب البشري، هي الأكثر ارتباطا بالجامعات العالمية، وبالتالي الأكثر تطبيقاً لمبادرات تدويل التعليم العالي، والأكثر جذبا للطلاب الدوليين (الوافدين)، فقد أخذت عينة الدراسة من كلية الطب البشري بهذه الجامعات الثلاث، بإجمالي (١٢٢) عضو هيئة تدريس: (٥٢) منهم من جامعة طنطا، (٤٨) من جامعة المنصورة، (٢٢) من جامعة كفر الشيخ.

ثالثاً: أداة الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة، وبما يتفق مع تصنيف جودة أداء الجامعة إلى مدخلات وعمليات ومخرجات يمكن مطابقتها مع ما يحدِثه تدويل التعليم الجامعي من تغييرات، حدد الباحث بالرجوع إلى الأدبيات في موضوع الدراسة (UNIMED, 2021; International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2020; Williams & de Rassenfosse, 2020; de Wit & Hunter, 2015; Hawawini, 2011) أبعاد الجودة التي يساهم تدويل

التعليم الجامعي في تحسينها ضمن هذه الفئات الثلاث، وأعد أداة بعنوان "استبانة للتعرف على واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، تألفت من المحاور التالية :

المحور الأول: جودة المدخلات: تألف من (١٣) عبارة تصف مدخلات الجامعة التي يساهم تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودتها.

المحور الثاني: جودة العمليات: تألف من (١٥) عبارة تصف عمليات الجامعة التي يساهم تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودتها.

المحور الثالث: جودة المخرجات: تألف من (١٦) عبارة تصف مخرجات الجامعة التي يساهم تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودتها.

وقد وضعت عبارات الاستبانة على مدرج مغلق خماسي الاختيارات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

رابعاً: صدق الأداة وثباتها

(١) الصدق الظاهري (صدق المحتوى):

عرضت الاستبانة على خمسة محكمين من المتخصصين للتحقق من صدقها الظاهري. طُلب من المحكمين إبداء الرأي في انتماء المفردات لأبعادها ووضوح صياغتها. واستبقيت المفردات التي اتفق عليها المحكمون بنسبة ٨٠%، وأعيد صياغة بعض المفردات، واستبعدت (٤) مفردات، فوصل العدد النهائي للعبارات إلى (٤٠) عبارة بدلا من (٤٤). إضافة إلى سؤالين مفتوحين في نهاية كل محور يسأل الأول عن فوائد أخرى يراها المستجيبون لتدويل التعليم الجامعي، ويسأل الثاني عن التحديات التي يرونها للتدويل في هذا المحور أو ذاك.

(٢) صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاستبانة بحساب معـــاملات الارتبـــاط بـــين المفـــردات وأبعادها. وجاءت معاملات الارتباط على النحو المبيّن في الجدول (٦).

الجدول (٦) معاملات الارتباط بين المفردات وأبعادها

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
جودة المدخلات		جودة العمليات		جودة المخرجات	
١	.699**	١٣	.453**	٢٧	.703**
٢	*٣٨٢.	١٤	.448**	٢٨	.932**
٣	.855**	١٥	.604**	٢٩	.856**
٤	.819**	١٦	.851**	٣٠	.818**
٥	.679**	١٧	.796**	٣١	.720**
٦	.670**	١٨	.779**	٣٢	.828**
٧	.761**	١٩	.551**	٣٣	.899**
٨	.662**	٢٠	.515**	٣٤	.820**
٩	.424**	٢١	.402**	٣٥	.904**
١٠	.635**	٢٢	.388**	٣٦	.759**
١١	.577**	٢٣	.525**	٣٧	.855**
١٢	.414**	٢٤	.634**	٣٨	.757**
		٢٥	.392**	٣٩	.749**
		٢٦	.473**	٤٠	.755**

يبيّن الجدول (٦) أن مفردات محور جودة المدخلات ارتبطت ببعدها بمعاملات تراوحت بين ٠.٣٨–٠.٨٥، وهي كلها دالة عند مستوى ٠.٠١، ما يؤكد قوة الارتباط

بين المفردات والبعد الذي تنتمي إليه. وكذلك ارتبطت مفردات جودة العمليات ببعدها بمعاملات تراوحت بين ٠.٣٩–٠.٨٥، وهي كلها دالة عند مستوى ٠.٠١، ما يؤكد قوة الارتباط بين المفردات والبعد الذي تنتمي إليه. كما ارتبطت مفردات جودة المخرجات ببعدها بمعاملات تراوحت بين ٠.٧٢–٠.٩٣، وهي كلها دالة عند مستوى ٠.٠١، ما يؤكد قوة الارتباط بين المفردات والبعد الذي تنتمي إليه .

(٣) الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية:

تم حساب معامل بيرسون لارتباط الأبعاد ببعضها بعضا وبالدرجة الكلية، وجاءت معاملات الارتباط على النحو المبين في الجدول (٧).

الجدول (٧) معاملات الارتباط بين المفردات والدرجة الكلية

	١	٢	٣	٤
جودة المدخلات	–			
جودة العمليات	.625**	–		
جودة المخرجات	.488*	.800**	–	
الدرجة الكلية	.778**	.922**	.907**	–

يبيّن الجدول السابق أن الأبعاد ارتبطت ببعضها بعضا وبالدرجة الكلية بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى ٠.٠١. حيث ارتبط بعد جودة المدخلات مع بعد جودة العمليات بمعامل ارتباط بلغ ٠.٦٢٥، وارتبط بعد جودة المخرجات مع بعد جودة المدخلات بمعامل ارتباط بلغ ٠.٤٩، ومع بعد جودة العمليات بمعامل ارتباط بلغ ٠.٨٠. ويوضح الجدول أيضاً أن الأبعاد الثلاثة ارتبطت بالدرجة الكلية بمعاملات ارتباط تراوحت بين ٠.٧٨ –٠.٩٢.

تشير معاملات الارتباط الدالة بين المفردات وأبعادها، وبين والمفردات وبعضها بعضاً، وبين المفردات والدرجة الكلية، إلى ارتفاع الاتساق الداخلي للاستبانة وصدق تكوينها.

(٤) ثبات الاستبانة:

استخدم معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول (٨).

الجدول (٨) معاملات ألفا لثبات الاستبانة

م	البعد	عدد المفردات	معامل ألفا
١	جودة المدخلات	١٢	٠.٨٥
٢	جودة العمليات	١٤	٠.٨٤
٣	جودة المخرجات	١٤	٠.٩٦
٤	الاستبانة ككل	٤٠	٠.٩٥

يتبيّن من الجدول (٨) ارتفاع معاملات ألفا لثبات الأبعاد والاستبانة ككل، حيث تراوحت معاملات الثبات بين ٠.٨٤ – ٠.٩٦، وكلها قيم مرتفعة ما يدل على تحقق مؤشر الثبات في استبانة الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

قام الباحث بتطبيق الاستبانة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

سادسا: المعالجة الإحصائية لإجابات العينة على الاستبانة:

١. بعد تطبيق الاستبانة وتفريغ البيانات، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لحساب النسب المئوية والمتوسطات لإجابات أعضاء هيئة التدريس لمعرفة واقع مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي.
٢. استخدم الباحث نظام أكسفورد لإعطاء الدرجات (Oxford, 2001)، وفيه تكون قوة الموافقة على العبارات على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول (٩) درجات الموافقة المقابلة لفئات المتوسط الحسابي للإجابات على العبارات وفقا لنظام أكسفورد

المتوسط الحسابي للعبارة	قوة الموافقة عليها
٠ – ٢.٤	ضعيفة
٢.٤ < – ٣.٤	متوسطة
٣.٤ < – ٥	قوية

وذلك من أقصى درجة للمتوسط الحسابي، وهي ٥.

نتائج الدراسة الميدانية.

أولاً: مساهمة التدويل في تحسين مدخلات التعليم الجامعي:

يبيّن الجدول التالي إجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة مدخلات التعليم الجامعي.

الجدول (١٠) المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة مدخلات التعليم الجامعي مرتبة تنازليا.

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٧	أدى تدويل التعليم إلى تضمين المنهج أبعاد ومنظورات دولية.	4.04	.824	مرتفعة
٩	أدى تدويل التعليم إلى الاحتفاظ بموقع محدث وجذاب ومتجاوب للجامعة/البرنامج على شبكة الإنترنت.	3.96	8.87	مرتفعة
٨	أدى تدويل التعليم إلى استعارة برامج ومناهج تعليمية من مؤسسات مناظرة أجنبية.	3.95	.928	مرتفعة
١	أدى وجود الطلاب الدوليين (الوافدين) إلى	3.91	1.12	مرتفعة

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	تعزيز تنوع جماعة الطلاب وتميزهم.			
١١	أدى تدويل التعليم إلى تطوير سياسات الجامعة/البرنامج ذات الصلة.	3.87	.920	مرتفعة
٦	أدى تدويل التعليم إلى رفع معايير جودة جماعة الموظفين والإداريين وعمليات استقطابهم وتنميتهم مهنيًا.	3.83	.834	مرتفعة
١٢	أدى تدويل التعليم إلى إبراز وتنمية قيادات جامعية أفادت في دعم جودة أداء الجامعة/البرنامج.	3.65	.885	مرتفعة
١٠	أدى تدويل التعليم إلى تحديث البنية التحتية المادية، مثل قاعات الدروس والمعامل والأجهزة والتجهيزات.	3.56	1.27	مرتفعة
٣	أدى تدويل التعليم إلى استقطاب أعضاء هيئة تدريس دوليين أو ذوي خبرات ومنظورات وارتباطات دولية (يمكن أن يكونوا مصريين).	3.26	1.25	متوسطة
٤	أدى تدويل التعليم إلى إشراك أعضاء هيئة تدريس من مؤسسات أجنبية مناظرة في أعمال التدريس.	3.17	1.19	متوسطة
٥	أدى تدويل التعليم إلى إشراك باحثين من مؤسسات أجنبية مناظرة في إنتاج البحوث ونشرها.	3.09	1.16	متوسطة
٢	أدى وجود الطلاب الدوليين (الوافدين) إلى رفع معايير قبول الطلاب المحليين (المصريين) في البرنامج.	2.96	1.1	متوسطة
	الكلي	3.60	.640	مرتفعة

يبيّن الجدول (١٠) أن مساهمة التدويل في تحسين مدخلات التعليم الجامعي جاءت في المستوى المرتفع (٣.٦٠)، ما يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الحكومية يرون أن تدويل التعليم الجامعي يساهم حقا في تحسين مدخلات الجامعة والتعليم العالي.

جاء على رأس مدخلات التعليم الجامعي التي يساهم التدويل في تحسينها "تضمين المنهج أبعاد ومنظورات دولية" (٤.٠٤)، ثم "الاحتفاظ بموقع محدث وجذاب ومتجاوب للجامعة/ البرنامج على شبكة الإنترنت" (٣.٩٦)، ثم "استعارة برامج ومناهج تعليمية من مؤسسات مناظرة أجنبية" (٣.٩٥)، ثم "تعزيز تنوع جماعة الطلاب وتميزهم" (٣.٩١)، وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى عالمية البرامج والمقررات لا سيما في الكليات الطبية، وأهمية موقع الجامعة/ البرنامج لتصنيفات التعليم الدولية ولاستقطاب الطلاب الوافدين، ومساهمة الطلاب الوافدين في تنوع جماعة الطلاب بعد أن كانت تتألف من الطلاب المحليين وحسب.

وجاء في المراتب الأخيرة، مساهمة تدويل التعليم الجامعي في "استقطاب أعضاء هيئة تدريس دوليين أو ذوي خبرات ومنظورات وارتباطات دولية" (٣.٢٦)، ثم "إشراك أعضاء هيئة تدريس من مؤسسات أجنبية مناظرة في أعمال التدريس" (٣.١٧)، ثم "إشراك باحثين من مؤسسات أجنبية مناظرة في إنتاج البحوث ونشرها" (٣.٠٩)، وأخيرا "رفع معايير قبول الطلاب المحليين في البرنامج" (٢.٩٦).

يكشف هذا الترتيب أن تدويل الجامعات المصرية ينصب على ما تسميه الأدبيات "التدويل في الداخل" الذي يركز على المنهج والبرنامج الدولي، ويغيب عنها جوانب أساسية للتدويل مثل تبادل أعضاء هيئة التدريس وإشراك أعضاء هيئة تدريس من مؤسسات مناظرة في أعمال التدريس والبحث والنشر. ولعل أهم ما يكشفه الجدول السابق هو أن مساهمة وجود الطلاب الدوليين في رفع معايير قبول الطلاب المحليين

جاء في المرتبة الأخيرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ما أشارت إليه الدراسة الحالية من انخفاض معايير قبول الطلاب الوافدين أنفسهم ابتداءً.

ورداً على السؤال المفتوح حول الفوائد الأخرى التي يراها أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التدويل في تحسين جودة مدخلات التعليم الجامعي، لم يذكر المستجيبون أي فوائد أخرى. وجاء على رأس التحديات التي يرونها لمساهمة التدويل في تحسين جودة مدخلات التعليم الجامعي "انخفاض كفاءة الطلاب الوافدين مقارنة بالطلاب المحليين" (التكرار ١٧)، و" مجيء الطلاب الوافدين من دول غير متقدمة" (التكرار ٧)، وهو ما ينتج عما أشارت إليه الدراسة الحالية من انخفاض معايير قبول الطلاب الوافدين عن الطلاب المحليين، وجاء في المرتبة الثالثة "ضعف إلزام الطلاب الوافدين بمتطلبات الدراسة " (التكرار ٧).

ثانياً: مساهمة التدويل في تحسين جودة عمليات التعليم الجامعي:

يبيّن الجدول التالي إجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة عمليات التعليم الجامعي.

الجدول (١١) المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة عمليات التعليم الجامعي مرتبة تنازلياً.

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١٩	استلزم تدويل التعليم الاهتمام بعملية الجودة داخل البرامج ومتابعتها.	3.91	.900	مرتفعة
٢١	أدى تدويل التعليم إلى إعطاء وزن أثقل لأعمال الطلاب في التدريس والتقويم.	3.91	.848	مرتفعة
١٣	أفادت البيئة الجامعية "الدولية" في إكساب الطلاب خبرات ومنظورات وارتباطات دولية مفيدة.	3.87	.815	مرتفعة

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٢٠	أدى تدويل التعليم إلى تطوير البرامج والمناهج في ضوء نتائج تقييمات الجودة.	3.83	.717	مرتفعة
١٥	أدى تدويل التعليم إلى رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس المشاركين في التدريس.	3.78	.902	مرتفعة
٢٢	أدى تدويل التعليم إلى التوسع في النشاطات التعليمية المصاحبة للمنهج، مثل الأنشطة الثقافية.	3.78	.671	مرتفعة
١٨	أدى تدويل التعليم إلى تيسير نشر البحوث في مجلات علمية مرموقة.	3.65	1.23	مرتفعة
٢٤	أدى تدويل التعليم إلى برامج تعليمية مشتركة تمنح الخريجين شهادة من جامعة/برنامج واعتراف من جامعة/ برنامج آخر.	3.65	.714	مرتفعة
١٧	أدى تدويل التعليم إلى تيسير إنتاج بحوث قيّمة بالاستفادة من الارتباطات الدولية للجامعة/البرنامج.	3.61	1.03	مرتفعة
٢٣	أدى تدويل التعليم إلى برامج تعليمية مشتركة تمنح الخريجين شهادتين من جامعتين/برنامجين.	3.52	.730	مرتفعة
١٤	أدى تدويل التعليم إلى تقليل عدد الطلاب في الفصل/النشاط.	3.43	1.16	متوسطة
٢٦	أفاد تدويل التعليم في تعزيز ارتباط الجامعة/البرنامج بمجتمعها المحلي وخدمتها له.	3.35	.884	متوسطة
٢٥	أدى تدويل التعليم إلى حصول الطلاب على جزء من برامجهم أو مقرراتهم من مؤسسات مناظرة أجنبية.	3.22	.902	متوسطة
١٦	أدى تدويل التعليم إلى تبادل أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات مناظرة أجنبية.	3.00	1.24	متوسطة
	الكلي	3.61	.522	مرتفعة

يكشف الجدول (١١) أن مساهمة التدويل في تحسين جودة عمليات التعليم الجامعي جاءت في المستوى المرتفع (٣.٦١)، ما يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية يرون أن لتدويل التعليم الجامعي دورا كبيرا في تحسين جودة عمليات الجامعة والبرامج.

جاء على رأس مساهمات تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودة عمليات الجامعة "الاهتمام بعملية الجودة داخل البرامج ومتابعتها" (٣.٩١) ثم "إعطاء وزن أثقل لأعمال الطلاب في التدريس والتقويم" (٣.٩١)، ثم "إكساب الطلاب خبرات ومنظورات وارتباطات دولية مفيدة" (٣.٨٧)، ثم " تطوير البرامج والمناهج في ضوء نتائج تقييمات الجودة" (٣.٨٣). وفي المستويات الأخيرة، جاءت مساهمة تدويل التعليم الجامعي في "تقليل عدد الطلاب في الفصل/النشاط" (٣.٤٣)، ثم في "تعزيز ارتباط الجامعة/البرنامج بمجتمعها المحلي وخدمتها له" (٣.٣٥)، ثم في "حصول الطلاب على جزء من برامجهم أو مقرراتهم من مؤسسات مناظرة أجنبية" (٣.٢٢)، وأخيرا في "تبادل أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات مناظرة أجنبية" (٣.٠٠).

فبما يعكس تركيز الجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي الحكومي التي أشارت إليها الدراسة في الإطار النظري، جاءت مساهمات تدويل التعليم الجامعي في جودة عملياته قوية في الاهتمام بعملية الجودة وتقييمها، والمنهج والخبرات والمنظورات الدولية، أي ما تسميه الأدبيات " التدويل في الداخل"، وذلك في مقابل أوجه التعاون مع المؤسسات الأجنبية المناظرة في تطوير برامج تعليمية تمنح الخريجين شهادة مزدوجة أو شهادتين أو شهادة أو اعتراف، وحصول الطلاب على جزء من برامجهم أو مقرراتهم من مؤسسات مناظرة أجنبية، وتبادل أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات مناظرة أجنبية.

ورداً على السؤال المفتوح حول الفوائد الأخرى التي يراها أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التدويل في تحسين جودة عمليات التعليم الجامعي، لم يذكر المستجيبون أي فوائد أخرى. في حين جاء على رأس التحديات التي ذكروها لمساهمة التدويل في جودة عمليات التعليم الجامعي "اختصار المنهج بدلا من تطويره" حتى يتوافق مع مستوى الطلاب الوافدين الأدنى من الطلاب المحليين (التكرار ١٣)، و" اختصار مدة الفصل الدراسي"، أيضا بما يتوافق مع احتياجات الطلاب الوافدين (التكرار ٤). معنى ذلك أن تدويل التعليم الجامعي الذي يختصره البعض في استقطاب الطلاب الدوليين قد يضر بجودة التعليم الجامعي لكل من الطلاب الوافدين والمحليين في البرنامج.

ثالثاً: مساهمة التدويل في تحسين مخرجات التعليم الجامعي:

يبيّن الجدول التالي إجابات أعضاء هيئة التدريس على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي.

والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على عبارات محور مساهمة التدويل في تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي مرتبة تنازلياً .

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣٦	أدى تدويل التعليم إلى رفع مستوى إقبال الطلاب الدوليين (الوافدين) على الجامعة/البرنامج.	3.91	.900	مرتفعة
٢٧	أدى تدويل التعليم إلى تحسين جودة الخريجين مقارنة بنظرائهم من البرامج غير الدولية.	3.91	.668	مرتفعة
٣٩	أدى تدويل التعليم إلى رفع مكانة الجامعة/البرنامج في التصنيفات الدولية للجامعات/الكليات.	3.78	.902	مرتفعة

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣٤	أدى تدويل التعليم إلى تحسين سمعة الجامعة/البرنامج بين أرباب الأعمال في سوق العمل المحلي.	3.69	.926	مرتفعة
٢٨	أدى تدويل التعليم إلى زيادة رضا أرباب الأعمال وسوق العمل عن جودة الخريجين، وبالتالي تحسين فرص توظيفهم.	3.69	٢1.0	مرتفعة
٣٦	أدى تدويل التعليم إلى رفع مستوى إقبال أعضاء هيئة التدريس الدوليين (يمكن أن يكونوا مصريين) على العمل في الجامعة/البرنامج.	3.65	1.02	مرتفعة
٣١	أدى تدويل التعليم إلى تحسين تأهيل الطلاب لاستكمال الدراسة في الخارج.	3.65	.982	مرتفعة
٣٣	أدى تدويل التعليم إلى تحسين سمعة الجامعة/البرنامج بين المؤسسات المناظرة على المستوى الدولي.	٣.٦١	.941	مرتفعة
٤٠	أدى تدويل التعليم إلى رفع مكانة الجامعة/البرنامج بين المؤسسات المناظرة في مصر.	3.60	1.03	مرتفعة
٣٠	أدى تدويل التعليم إلى تحسين إعداد الطلاب المصريين لأسواق العمل الدولية.	3.56	1.04	مرتفعة
٣٥	أدى تدويل التعليم إلى فتح أسواق عمل أجنبية للخريجين المحليين.	3.52	.947	مرتفعة

م	المفردة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣٢	أدى تدويل التعليم إلى توسيع اعتراف المؤسسات المناظرة الأجنبية بشهادات جامعتنا/ كليتنا وبرامجها وخريجيها.	٣.٤٨	١.٠٤	متوسطة
٣٨	أدى تدويل التعليم، وما أضافه إلى الجودة، إلى تشجيع المؤسسات الأجنبية المناظرة على الشراكة والتعاون مع كليتنا/ برنامجنا.	3.43	.945	متوسطة
٢٩	أدى تدويل التعليم إلى رفع جودة وعدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة/البرنامج.	3.39	1.03	متوسطة
	الكلي	٣.٦٤	.775	مرتفعة

يبيّن الجدول (١٢) أن مساهمة التدويل في تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي جاءت في المستوى المرتفع (٣.٦٤). ما يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية المصرية يرون أن لتدويل التعليم الجامعي دوراً كبيراً في تحسين مخرجاته.

وبما يتسق مع بؤرة تركيز الجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية، جاء على رأس مساهمات التدويل في تحسين مخرجات الجامعات ومساهمته في "رفع مستوى إقبال الطلاب الدوليين (الوافدين) على الجامعة/البرنامج" (٣.٩١)، ثم "تحسين جودة الخريجين مقارنة بنظرائهم من البرامج غير الدولية" (٣.٩١)، ثم "رفع مكانة الجامعة/البرنامج في التصنيفات الدولية للجامعات/الكليات" (٣.٧٨)، ثم "تحسين سمعة الجامعة/البرنامج بين أرباب الأعمال في سوق العمل

المحلي" (٣.٦٩)، ثم "زيادة رضا أرباب الأعمال وسوق العمل عن جودة الخريجين، وبالتالي تحسين فرص توظيفهم" (٣.٦٩). وفي المراتب الأخيرة، جاءت مساهمة تدويل التعليم الجامعي في " توسيع اعتراف المؤسسات المناظرة الأجنبية بشهادات جامعتنا/كليتنا وبرامجها وخريجيها" (٣.٤٨)، ثم " تشجيع المؤسسات الأجنبية المناظرة على الشراكة والتعاون مع كليتنا/برنامجنا" (٣.٤٣)، وأخيرا "رفع جودة وعدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة/البرنامج" (٣.٣٩).

وكما هي الحال في المحورين السابقين، لم يذكر أعضاء هيئة التدريس أي فوائد أخرى لمساهمة التدويل في تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي رداً على السؤال المفتوح الأول. ورداً على سؤال التحديات، ثمة إجماع بين المستجيبيّن على أن " العائدات المادية هي الهدف الأساسي وراء قبول الطلاب الوافدين" (التكرار ٢١)، وأن ذلك " يضر بجودة التعليم الجامعي لكل من الطلاب الوافدين والمحليين.

تعكس هذه النتائج أولويات الجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي الحكومي التي تركز على استقطاب الطلاب الوافدين لأهداف العائدات، ولا تحتل فيها أعمال التعاون والشراكة مع الجامعات والبرامج الأجنبية المناظرة وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب مكانة مركزية.

رابعاً: مناقشة النتائج وتفسيرها.

إجمالاً، وجدت الدراسة الحالية أن تدويل التعليم الجامعي يساهم بدرجة مرتفعة في تحسين جودة التعليم الجامعي على مستوى المدخلات (٣.٦٠) والعمليات (٣.٦١) والمخرجات (٣.٦٤) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية.

تتفق الدراسة الحالية في هذه النتيجة الإجمالية مع ما توصلت إليه دراسة مصطفى (Mostafa, 2024) التي وجدت ارتباطاً قوياً في مصر بين نشاطات التدويل والتحسن في المناهج وطرق التدريس وتنمية المهارات لدى الطلاب من وجهة نظر الخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وأن هناك تفاعلاً بين التدويل وجودة التعليم، وأن التدويل يحسن سمعة البرامج والمؤسسات، ويحسن المناهج ومهارات الخريجين. كما تتفق مع دراستي الرابطة الدولية للجامعات (International Association of Universities, 2014) والرابطة الأوروبية للتعليم الدولي(European Association for International Education, 2015) اللتين أكدتا دور تدويل التعليم الجامعي في تحسين جودة التدريس والتعلم وإعداد الطلاب للعيش والعمل في عالم معولم من منظور قيادات التعليم الجامعي.

وعلى المستوى الإجمالي أيضاً، فإن الملمح العابر للمحاور لمساهمة تدويل التعليم الجامعي في تحسين أبعاد الجودة الثلاثة يتمثل في تركيز ممارسات التدويل المصرية على ما تسميه الأدبيات التدويل في الداخل الذي يقوم في مستوى المدخلات على "تضمين المنهج أبعاد ومنظورات دولية" و"الاحتفاظ بموقع محدث وجذاب ومتجاوب للجامعة/البرنامج على شبكة الإنترنت" و"استعارة برامج ومناهج تعليمية من مؤسسات مناظرة أجنبية" و"تعزيز تنوع جماعة الطلاب وتميزهم"، ويقوم في مستوى العمليات على "الاهتمام بعملية الجودة داخل البرامج ومتابعتها" و"إعطاء وزن أثقل لأعمال الطلاب في التدريس والتقويم" و"إكساب الطلاب خبرات ومنظورات وارتباطات دولية مفيدة" و"تطوير البرامج والمناهج في ضوء نتائج تقييمات الجودة"، ويقوم في مستوى المخرجات على "رفع مستوى إقبال الطلاب الوافدين على

الجامعة/البرنامج" و"تحسين جودة الخريجين مقارنة بنظرائهم من البرامج غير الدولية" و"رفع مكانة الجامعة/ البرنامج في التصنيفات الدولية للجامعات/الكليات" و"تحسين سمعة الجامعة/ البرنامج بين أرباب الأعمال في سوق العمل المحلي".

وفي المقابل، تتوارى جوانب التعاون والشراكة والتبادل في ممارسات تدويل التعليم الجامعي الحكومي المصري. فجاءت في مرتبة متأخرة في مستوى المدخلات: "استقطاب أعضاء هيئة تدريس دوليين أو ذوي خبرات ومنظورات وارتباطات دولية" و"إشراك أعضاء هيئة تدريس من مؤسسات أجنبية مناظرة في أعمال التدريس" و"إشراك باحثين من مؤسسات أجنبية مناظرة في إنتاج البحوث ونشرها"، وفي مستوى العمليات: "تعزيز ارتباط الجامعة/البرنامج بمجتمعها المحلي وخدمتها له" و"حصول الطلاب على جزء من برامجهم أو مقرراتهم من مؤسسات مناظرة أجنبية" و"تبادل أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات مناظرة أجنبية"، وفي مستوى المخرجات: "توسيع اعتراف المؤسسات المناظرة الأجنبية بشهادات الجامعة/البرنامج وبرامجها وخريجيها" و"تشجيع المؤسسات الأجنبية المناظرة على الشراكة والتعاون مع الجامعة/البرنامج" و"رفع جودة وعدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة/البرنامج".

تتفق الدراسة الحالية في ذلك مع دراسة الحبشي (٢٠١٩) التي وجدت أن مدخل التوأمة بين الجامعات، كأحد صيغ تدويل التعليم الجامعي المصري، يعاني من العديد من نقاط الضعف، ومع دراسة إسماعيل والعبري والهنائي (٢٠٢٢) التي خلصت إلى أن نقص الموارد المالية وضعف تفعيل الاتفاقيات أحد التحديات التي تواجه تدويل التعليم الجامعي، ومع دراسة الدجدج (٢٠١٦) التي خلصت إلى أن الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي بما يتلاءم مع المعايير

العالمية لتصنيف الجامعات، ومع دراسة مهدي (٢٠٢٣) التي خلصت إلى أن ثمة معوقات تقف في طريق التدويل، من أهمها أن العديد من مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى وجود العقبات البيروقراطية، والهجرة الخارجية للعقول والكفاءات، والمركزية الشديدة في إدارة التدويل وشئون الطلاب الدوليين، ولا تنبع من استراتيجية واضحة المعالم سواء على المستوى الحكومي أو الجامعي.

إجمالاً، تعكس هذه النتائج أولويات الجهود المصرية لتدويل التعليم الجامعي الحكومي التي تركز على استقطاب الطلاب الوافدين لأهداف العائدات، ولا تحتل فيها أعمال التعاون والشراكة مع الجامعات والبرامج الأجنبية المناظرة وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب مكانة مركزية، وهو ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع دراسة حنفي (٢٠٢٣)، ومع ما خلصت إليه دراسة روبنسون (Robson, 2017) من أن التدويل في الداخل أقل كلفة وأقل في متطلباته التنظيمية وأسهل في تنفيذه من التدويل من خلال برامج التعاون والشراكة والتبادل، ومع ما جاء في إحدى الدراسات (Wysocka, Jungnickel & Szelągowska-Rudzka, 2022) من أن الجامعة قد تستهدف من التدويل تحسين التدريس والتعلم وإثراء البرامج التعليمية، في حين يكون هدف نظام التعليم العالي أشياء أخرى، هي في الحالة المصرية تحقيق العائدات المالية.

توصيات الدراسة:

في ضوء مراجعة الأدبيات وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج، ومن أجل الوصول إلى جودة مخرجات التعليم الجامعي التي تبنتها الدراسة الحالية كمساهمة للتدويل، تقدم الدراسة التوصيات التالية لتحسين مساهمة التدويل في تحسين جودة التعليم الجامعي الحكومي المصري على مستوى مدخلات التعليم الجامعي وعملياته.

على مستوى جودة المدخلات:

١. صحيح أن وجود الطلاب الدوليين جانب أساسي لتدويل التعليم الجامعي، وصحيح أن وجود الطلاب الدوليين يعزز تنوع جماعة الطلاب وتميزهم، وصحيح أن العائدات المالية من الطلاب الدوليين أحد الدوافع الأساسية لتدويل التعليم الجامعي، لكن معايير القبول المنخفضة للطلاب الدوليين قد تؤدي إلى انخفاض جودة مدخلات الطلاب ككل، وإلى انخفاض أداء الطلاب المصريين، وإلى شيء من التساهل في عمليات البرامج التعليمية الجامعية. لذلك ينبغي رفع معايير قبول الطلاب الدوليين، لا سيما معدلاتهم في الثانوية العامة وفي اختبارات القبول.

٢. يعد وجود أعضاء هيئة تدريس دوليين أو ذوي خبرات ومنظورات وارتباطات دولية جانباً أساسياً لتدويل التعليم الجامعي، وكذلك تبادل أعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات أجنبية مناظرة وإشراكهم في أعمال التدريس، لكن هذا الجانب ما يزال ضعيفاً في تدويل التعليم الجامعي الحكومي المصري. لذلك يجب التوسع في برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات والبرامج الجامعية ذات المكانة المرموقة، وعودة ابتعاث الباحثين المصريين لنيل درجات الماجستير والدكتوراه من الخارج، وإنشاء وتفعيل مكاتب تدويل التعليم في الجامعات لتكون مسئولة عن إيجاد ونشر فرص تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الأجنبية.

٣. من الجوانب الأساسية لتدويل التعليم الجامعي أيضاً الإنتاج المشترك للبحوث مع جامعات وباحثين أجانب، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس المصريين في بحوث دولية، ودعوة أعضاء هيئة تدريس أجانب للمشاركة في بحوث أعضاء

هيئة التدريس المصريين، وهو جانب لا يزال ضعيفاً في تدويل التعليم الجامعي المصري. لذلك يجب أن يكون للجامعات خطط بحثية جماعية تدعو باحثين أجانب للمشاركة فيها، وأن تيسر مشاركة أعضاء هيئة التدريس المصريين في البحوث الدولية.

٤. تؤدي جماعة الموظفين والإداريين في الجامعات دوراً كبيراً في تدويل التعليم الجامعي، بمسئوليتها عن الاتصالات الجامعية والتعامل مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين والجامعات الأجنبية، وهو جانب لتدويل التعليم الجامعي المصري ما تزال تحدّ من فعاليته آليات تعيين الموظفين التقليدية. لذلك يجب أن تُعطى الجامعات الحرية لتعيين الموظفين والإداريين الأكفاء في اللغات الأجنبية والتواصل وأصحاب المنظورات الدولية.

٥. يعد تضمين المنهج أبعاداً ومنظورات دولية الجانب الأبرز لتدويل التعليم الجامعي في كل النظم التعليمية، ومنها مصر، لسهولة تنفيذه عن الجوانب السابقة. لذلك يجب التأكيد على وجود المنظورات الدولية في المناهج، ومتى أمكن استعارة برامج ومناهج تعليمية من الجامعات الأجنبية ذات المكانة المرموقة.

٦. يعد موقع الجامعة أو البرنامج على شبكة الإنترنت واجهة البرنامج وصورته أمام الجمهور، ويساهم في تحسين سمعته وصورته. لذلك يجب أن تهتم الجامعات والبرامج بمواقعها على شبكة الإنترنت، وأن تحدّثها باستمرار، وأن تغذيها بأحدث أخبار الجامعة أو البرنامج، وأن تتجاوب من خلالها مع استفسارات وطلبات جمهور المستفيدين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

٧. تساهم البنية التحتية المادية للجامعة أو البرنامج، مثل قاعات الدروس والمعامل والأجهزة والتجهيزات، في صورة الجامعة لدى جمهورها، ويعتمد تدويل التعليم الجامعي على البنية المادية التحتية للاتصال. لذلك يجب أن تهتم الجامعات والبرامج بتطوير البنية التحتية حتى تكون في مستوى نظيراتها في الجامعات ذات المكانة المرموقة.

٨. يحدث تدويل التعليم الجامعي غالباً بفضل وجود قيادات جامعية ذات منظورات وارتباطات ورؤى دولية. لذلك يجب أن تعمل الجامعات على اختيار وتنمية هذه القيادات ودعمها لدفع الجامعات والبرامج قدما على مضمار التدويل.

٩. يقوم تدويل التعليم الجامعي- قبل كل شيء- على وجود سياسات جامعية تدعم التدويل وتستهدفه. لذلك يجب أن تعد الجامعة أو المؤسسة الأكاديمية برنامج يهدف إلي التدويل ضمن رسالتها، وما يستلزمه ذلك من إعادة النظر في ثقافتها وسياساتها المؤسسية. ويجب أن تُمنح الجامعات الاستقلالية التي تمكّنها من عقد اتفاقات الشراكة والتعاون والتبادل، وتمكّنها من استقطاب أعضاء هيئة تدريس وإداريين ذوي خبرات ومنظورات دولية، ومن استقطاب طلاب دوليين مبدعين ومتميزين.

على مستوى جودة العمليات:

١. تعد البيئة الجامعية الدولية أحد المكاسب الأساسية لتدويل التعليم الجامعي، إذ تساهم في إكساب الطلاب خبرات ومنظورات وارتباطات دولية مفيدة. لذلك يجب أن تحافظ الجامعات والبرامج على التنوع والتعددية الناتجين عن تدويل التعليم الجامعي، وألا تقمعهما لمصلحة الثقافة الوطنية.

٢. ما تزال عملية التدريس والتعلم الفارق في جودة الجامعات والبرامج، وبالتالي الداعم الأول لتدويل التعليم الجامعي والمستفيد منه. لذلك يجب تقليل عدد الطلاب في المدرجات، ورفع مستوى أعضاء هيئة التدريس المشاركين في التدريس. وينبغي أن تعمل الجامعة أو البرنامج على تنمية التزام أعضاء هيئة التدريس والإداريين وحماسهم وتفهمهم لأهمية خبرات التبادل والتعاون الدوليين.

٣. يمكن الاستفادة من تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات والبرامج ذات المكانة المرموقة في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس المصريين ورفع جودة عملية التدريس والتعلم وإنتاج البحوث.

٤. يمكن تحسين عملية التدريس والتعلم من خلال النأي عن أعمال التدريس والتعلم التقليدية، بإعطاء وزن أثقل لأعمال الطلاب في التدريس والتقويم، والتوسع في النشاطات التعليمية المصاحبة للمنهج، مثل الأنشطة الثقافية.

٥. تعد الجودة أحد النتائج الأساسية المرجوة لتدويل التعليم الجامعي، وتؤدي جودة التعليم الجامعي في الوقت عينه إلى تحسين فرص تدويله. لذلك يجب الاهتمام بعملية الجودة داخل البرامج ومتابعتها، وأن يتم تطوير البرامج والمناهج في ضوء نتائج تقييمات الجودة.

٦. يقوم تدويل التعليم الجامعي في الأساس على أعمال التعاون والشراكة مع الجامعات والبرامج المناظرة. لذلك يجب العمل على توفير البرامج التعليمية المشتركة التي تمنح الخريجين شهادتين من جامعتين/برنامجين، أو شهادة من جامعة/برنامج واعتراف من جامعة/برنامج آخر، أو التي تعطي الطلاب

الفرصة للحصول على جزء من برامجهم أو مقرراتهم من مؤسسات مناظرة أجنبية.

٧. يجب إشراك كل أصحاب المصلحة في لقاءات ومراجعات دورية بغرض التعلم من ممارسات التدويل الحالية والإلمام بكل جوانبها، والتصرف بناء على ذلك.

٨. يجب اتباع آليات ونظم التقييم المستمر بهدف تقييم أهداف التدويل وتقدمه ومخرجاته. ويجب أن تكون مراجعة نماذج التدويل المختلفة وإعادة النظر في الممارسات الحالية جزءًا من عمل الجامعة أو البرنامج.

٩. يجب أن تكون نشاطات التدويل ومبادراته جزءًا أصيلاً من عمل الجامعة أو البرنامج، بأن تستحدث مكتب أو إدارة كاملة التجهيز لإدارة نشاطات التدويل وتخطيطها وتنفيذها ومتابعتها.

على مستوى نظام التعليم العالي:

على أن تنفيذ التوصيات السابقة يستلزم أولاً التزام نظام التعليم العالي ككل ممثلاً في وزارة التعليم العالي بتدويل التعليم الجامعي، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال:

١. أن يكون تدويل التعليم الجامعي هدفاً صريحاً لتطوير التعليم الجامعي وإصلاحه، ما يستلزم أن تضع وزارة التعليم العالي استراتيجية وطنية لتدويل التعليم الجامعي، تعمل على تطوير كل جوانب تدويل التعليم الجامعي.

٢. أن تضع وزارة التعليم العالي خطة لتوسيع برامج التعاون والشراكة والتبادل مع الجامعات الأجنبية، لا سيما البرامج التي تسمح بتبادل أعضاء هيئة

التدريس والطلاب، وانتقال المقررات والشهادات، ومنح شهادات مزدوجة أو اعتراف مزدوج، وأن توسع مشاركة الجامعات والبرامج المصرية فيها.

٣. أن تخصص وزارة التعليم العالي إدارة مستقلة كاملة التجهيز لتدويل التعليم الجامعي، تكون مهمتها بحث سبل التعاون والتبادل والشراكة بين الجامعات والبرامج المصرية ونظيراتها الأجنبية، ونشر المعلومات على الجامعات والبرامج.

٤. أن يكون الاعتماد الأكاديمي ومراجعة البرامج ومساءلة المؤسسات الطريق إلى رفع جودة التعليم الجامعي والبحث العلمي، بما يساهم في تعزيز الوصول إلى مستويات الجامعات العالمية، وبما يشجع ممارسات التدويل.

٥. أن تخصص الموارد للجامعات لبناء التوسعات المادية والمهنية والإلكترونية اللازمة لتحسين جودة أداء الجامعة، وحتى لا يفرض استيعاب الطلاب الوافدين تحدياً على البرامج القائمة.

٦. اختيار قيادات لنظام التعليم العالي والجامعات والكليات والبرامج تتمتع بخبرات دولية ولديها رؤية لتدويل التعليم الجامعي وعلاقات دولية تساعد عمليات التدويل.

مقترحات بحثية:

١. وضع استراتيجية وطنية مقترحة لتدويل التعليم الجامعي الحكومي المصري على جوانب التدويل كافة.

٢. التعرف على مدى الاعتراف الدولي بشهادات البرامج الجامعية الدولية المصرية والبرامج الموجهة للطلاب المحليين فقط.

٣. مقارنة البرنامج الدراسي المقدم للطلاب الوافدين من حيث كم المحتوى وطول العام الدراسي والصرامة الدراسية مع البرامج المناظرة المقدمة للطلاب المحليين فقط.
٤. دراسة برامج دولية بارزة، مثل برنامج مانشستر بكلية الطب بجامعة المنصورة، للتعرف على مدى اقتراب البرنامج من البرامج الريادية على مستوى العالم، ومقارنته بالبرامج الوطنية المناظرة المقدمة للطلاب المحليين فقط.
٥. مقارنة مخرجات التوظيف لخريجي البرامج الجامعية الدولية المصرية، سواء كانوا مصريين أو وافدين، مع مخرجات البرامج الموجهة للطلاب المحليين فقط.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد، شاكر محمد فتحي (٢٠٢٠). نحو أداء ريادي لمؤسسات التعليم العالي العربي. مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٧(٢٧).

أحمد، ناجي عبدالوهاب هلال؛ نصار، علي عبدالرؤوف محمد (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة. مستقبل التربية العربية، ١٩(٧٧)، ١٨٥-٣١٦.

إسماعيل، عمر هاشم؛ العبري، خلف مرهون؛ الهنائي، خلود محمد (٢٠٢٢). تحديات تدويل التعليم العالي في جامعة السلطان قابوس. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، ١٩(٣)، ١٣٢-١٧٧.

بدوي، محمود فوزي أحمد؛ مصطفى، عماد نجم عبدالحكيم (٢٠١٨). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية. مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، ٥٣(٥٣)، ٣٢٧-٤١٢.

الجبوري، علاء أحمد محمد حسن؛ العيساوي، أحمد عبدالهادي متعب (٢٠٢٠). دور تدويل التعليم العالي في تحقيق متطلبات الانضمام إلى تصنيف QS: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في ضمان الجودة. مجلة الدنانير.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠). النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة: الربع الأول يناير/فبراير/مارس ٢٠٢٠، إصدار مايو ٢٠٢٠. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣). النشرة السنوية: الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

الحبشي، شيماء جبر الله جبر (٢٠١٩). رؤية مقترحة لتفعيل التوأمة كأحد صيغ تدويل التعليم الجامعي المصري: دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ٢٧ (٩.٣)، ١٣-١١٠.

حجاز، خديجة (٢٠٢٢). المملكة العربية السعودية: النموذج العربي في تدويل التعليم العالي. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ١٦(٢)، ٦٨٥-٧٠٢.

الحسيني، سليمان بن سالم (٢٠١٦). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة. المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي المنعقد في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان خلال الفترة 9-2016/2/11.

حنفي، محمد ماهر محمود (٢٠٢٣). تدويل الجامعات المصرية مدخل لتطوير سياساتها في جذب الطالب الدوليين في ضوء خبرتي الصين وماليزيا. مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ٢٤(٢)، ٣٩-٩٠.

الحوالي ،علي عيضة (٢٠٢٣). تدويل التعليم الجامعي: المفهوم والنشأة والتطور والأهداف والمعوقات. مجلة جامعة البيضاء -٥(١)، ٢٠-٣٩. DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i1.349

خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم (٢٠١٥). تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية. مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٨٧(١)، ٢٢٣-٢٧٨.

خطاب، سمير عبدالقادر؛ عبداللطيف، مهران سعد الميهي (٢٠٢٢). تدويل التعليم الجامعي مدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة التربية، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٦(٣)، ١١٧-١٣٧.

الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري (٢٠١٦). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات. مجلة كلية التربية ببنها، ١٠٨(٢)، ٣٢٤-٤١٢.

الرويثي، حمدي بن عبدالكريم حمدي (٢٠٢٣). تدويل الكليات التطبيقية في المملكة العربية السعودية: المتطلبات والاتجاهات الحديثة. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ٢٦(٢)، ٢٤٠-٢٧٢.

زايدي، أبو سفيان؛ بوعشة، مبارك (٢٠٢١). مدى توفر متطلبات تدويل التعليم العالي في جامعة جيجل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. El-Wahat Journal for Research and Studies. ١٤(٣)، ٢٠٢١.

شهاب، لبنى محمود عبد الكريم (٢٠٢٢). دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي. المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج٩٤(١)، ٢٠٩-٢٩٠.

عباس، محمود السيد؛ وهبة، عماد صموئيل؛ محمد، رضا بخيت مصطفى (٢٠٢٠). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض التوجهات المعاصرة. مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٦(١)، ٩٧٧-١٠٢٥.

عبد الحافظ، ثروت عبدالحميد (٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٧٦١(١)، يناير ٢٠١٦، ١٣-١٠٥.

عبدالشافي، هند كمال إبراهيم (٢٠٢٠). بعض مشكلات الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية وكيفية مواجهتها: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ١٠٩(٥)، ١٠٥٧-١٠٨٨.

العتيبي، تغريد بنت خالد بن إبراهيم (٢٠٢٠). متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض الخبرات العالمية وآراء الهيئة التدريسية. رسالة الخليج العربي، العدد ١٥٨، ١٣٤-٥٦.

عطايا، عبدالناصر سعيد مصطفى؛ عابدين، مجدي محمد مدني (٢٠٢٢). آليات تدويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء أبعاد الجامعات عالمية المستوى. مجلة التربية، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٦(٣)، ٥٣٢-٥٧٠.

عيد، هنية جاد بالعالي (٢٠٢٢). تصور مقترح متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الخاصة في ضوء الاتجاهات الحديثة. مجلة كلية التربية ببنها، ٣(١٢٣)، ٦٥٧-٧٤٠.

غبور، أماني السيد (٢٠١٨). تصور مقترح لتدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم. مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ٤(١)، ٧٢-١٣٥.

الفواز، نجوى (٢٠٢٠). توجه الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية بالاعتماد على مبادئ تدويل التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١٦ (٤) ٤١٤-٣٩٩.

القضاة، عبدالله كريم؛ السرحان، خالد علي (٢٠١٧). تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. مجلة دراسات العلوم التربوية، ٤٤(٤)، ٢٦٥-٢٧٩.

محمد، ماهر أحمد حسن (٢٠١٤). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية : أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية. المجلة التربوية، جامعة الكويت، ١١٣(٢٩)، ١٤١-٢١٨.

مخلوف، ماجدة عبدالمنعم محمد (٢٠١٥). مدركات الجمهور لاتصالات ادارة سمعة الجامعات المصرية الخاصة. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان. قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢(١)، ١٣١-٢٠٧.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٢). التنمية البشرية – قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. القاهرة: مجلس الوزراء المصري.

منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي (٢٠١٠) مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر. باريس، واشنطن: منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي.

مهدي، إسلام خلف أحمد (٢٠٢٣). إجراءات مقترحة لتدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء الخبرة الفنلندية. مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، ١٤(٤)، ٩١٦-٩٤٦.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦)، رؤية مصر ٢٠٣٠. القاهرة: جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

يوسف، غادة سعد محمود (٢٠٢٣). استراتيجية مقترحة لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء تدويل التعليم: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنها.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Altbach, P. G. & Knight, J. (2007). The internationalization of higher education: Motivations and realities. Journal of studies in international education, 11(3-4), 290-305, https://doi.org/10.1177/1028315307303542.

Buckner, Elizabeth (2023). Internationalizing the National University (in Arabic). Gulf Education and Social Policy Review, 4(1),6-75, DOI 10.18502/gespr.v4i1.13806.

CHE Consult, Brussels Education Services, Centrum für Hochschulentwicklung, Compostela Group of Universities, & Erasmus Student Network (2014). Erasmus impact study. Effects of mobility on the skills and employability of students and the internationalisation of higher education institutions. Brussels: European Commission. Retrieved from http://ec.europa.eu/education/library/study/2014/erasmusimpact_en.pdf

Criş an-Mitra, Cătălina& Borza, Anca (2015). Internationalization in Higher Education. International Conference "Risk in Contemporary Economy" ISSN-L 2067-0532 ISSN online 2344-5386 XVIth Edition, 2015, Galati, Romania, "Dunarea de Jos" University of Galati – Faculty of Economics and Business Administration.

de Wit, Hans & Hunter, Fiona (2015). "Understanding Internationalisation of Higher Education in the European Context". In Centre for Higher Education Internationalisation (CHEI), European Association for International Education (EAIE) & International Association of Universities (IAU). Internationalisation of Higher education: Study. Brussels: Policy Department B: Structural and Cohesion Policies, European Parliament.

de Wit, Hans (2020). "Quality Assurance and Internationalization, Higher Education". In P. N. Teixeira, J. C. Shin (eds.), "The International Encyclopedia of Higher Education Systems and Institutions". Springer Nature B.V., https://doi.org/10.1007/978-94-017-8905-9.

de Wit, Hans, Hunter, Fiona & Coelen, Robert (2015). "Internationalisation of Higher Education in Europe: Future Directions. In Centre for Higher Education Internationalisation (CHEI), European Association for International Education (EAIE) & International Association of Universities (IAU). Internationalisation of Higher education: Study. Brussels: Policy Department B: Structural and Cohesion Policies, European Parliament.

De Wit, Hans; Rumbley, Laura E.; Craciun, Daniela; Mihut, Georgiana &Woldegiyorgis, Ayenachew (2019). International Mapping of National Tertiary Education Internationalizing: Action Strategies and Plans. Center for International Higher Education Boston College Chestnut Hill, MA, USA. File:///C:\Users\ Perspectives 12.Pdf, Accessed On16/5/2021.

Dill, David D. (2018). "Viewing Internal Quality Assurance as Strengthened Collective Governance For Improved Student Learning". In Martin, Michaela (ed) "Quality and Employability in Higher Education: Viewing Internal Quality Assurance as a Lever for Change". New Trends in Higher Education. Paris: UNESCO International Institute for Educational Planning. ISBN 978-92-803-1421-2

Egron-Polak, Eva & Hudson, Ross (2014). Internationalization of Higher Education: Growing expectations, fundamental values. Paris: International Association of Universities (IAU). ISBN: 978-92-9002-201-5.

European Association for International Education (EAIE) (2015). The EAIE Barometer: Internationalisation in Europe. Amsterdam: European Association for International Education (EAIE)

Grudowski, Piotr & Szczepańska, Katarzyna (2021) : Quality gaps in higher education from the perspective of students, Foundations of Management, ISSN 2300-5661, De Gruyter, Warsaw, Vol. 13, Iss. 1, pp. 35-48, https://doi.org/10.2478/fman-2021-0003.

Hawawini, G. (2016). The Internationalization of Higher Education and Business Schools: A Critical Review. Springer. XIII, DOI 10.1007/978-981-10-1757-5.

Hawawini, Gabriel (2011). The Internationalization of Higher Education Institutions: A Critical Review and a Radical Proposal.Faculty and Research Working Paper, INSEAD, the Business School for the world: Paris. http://ssrn.com/abstract=1954697

International Association of Universities. (2014). Internationalization Strategies Advisory Service (ISAS). Retrieved from http://www.iau- aiu.net/content/internationalization-strategies-advisory-service-isas .

International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (2020). Internationalization of Tertiary Education in the Middle East and North Africa. Washington, DC.: World Bank.

Khan, Mohammad Ayub, Omrane, Amina & Bank, Diana (2016). The Role of Internationalization in the Higher Education Industry: An Exploratory Study. International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), 86-99. Copyright IPCO-2016.

Knight, J. (2008). Higher education in turmoil: the changing world of internationalisation. Rotterdam, the Netherlands: Sense Publishers, DOI:10.1163/9789087905224

Knowledge and Human Development Authority (2013). Study in Dubai: International Campuses. Dubai Government: Dubai, UAE.

Marinoni, Giorgio & Cardona, Siro Bartolome Pina (2024). Internationalization of Higher Education: Current Trends and Future Scenarios. 6th IAU GLOBAL SURVEY REPORT. Paris: International Association of Universities (IAU). ISBN: 978-92-9002-220-6.

Mostafa, Esraa (2024). Internationalization in Egyptian Higher Education: Two Case Studies from Public Universities. A Thesis in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Administration, to The Graduate Program, Public Policy and Administration Department, American University in Cairo.

Neubauer, D. E., & Gomes, C. (Eds.). (2017). Quality Assurance in Asia-Pacific Universities: Implementing Massification in Higher Education. Springer. DOI:10.1007/978-3-319-46109-0

Oxford, R. (2001). Language Learning Strayegies. In R Carter & D. Nunan (Eds.). Teaching English to Speakers of Other Languages (pp. 166-172). Cambridge: Cambridge University Press.

Robson, Sue (2017). Internationalization at home: internationalizing the university experience of staff and students. Educação Porto Alegre, 40(3), 368-374.

UNIMED (2021). The Internationalisation of Higher Education in the Mediterranean, Current and prospective trends. Barcelona: Union for the Mediterranean.

Williams, Ross & de Rassenfosse, Gaétan (2020). Quality of Higher Education Systems. In P. N. Teixeira, J. C. Shin (eds.), "The International Encyclopedia of Higher Education Systems and Institutions". Springer Nature B.V., https://doi.org/10.1007/978-94-017-8905-9.

Wysocka, Karolina, Jungnickel, Christian & Szelągowska-Rudzka, Katarzyna (2022). Internationalization and Quality Assurance in Higher Education. Management, 26(1), 204-230. DOI: 10.2478/manment-2019-0091.